

المستمرة في المنطقة وإبعادها وأثارها الإيجابية والسلبية هنا وهناك ، تفرض علينا ونضع الدراسات الموضوعية واتخاذ القرارات السريعة لتعزيز الجبهة الداخلية ، وضمان الأمن والاستقرار ، وتوحيب أسباب الدفاع والصبود ، ورفع مستوى ممثلة المواطنين ، وإغناء حياتهم بالمزيد من القيم وأسباب القدرة على العطاء .

وان إيمان المواطنين بقيادة بلدنا العزيز ورسالته القومية وكيانه المستقل هو السند

الاقوى للحفاظ عليه واعلاء شأنه وتحقيق الاهداف القومية السامية التي تبناها هذا البلد منذ نشأته .  
وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول ثائق الاحترام ،  
رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

١٨ محرم ١٣٩٩ هـ  
١٧ كانون اول ١٩٧٨ م



مجلس الأمة الأردنية

## المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السادسة والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ١٩ محرم ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٨/١٢/١٩٧٨ م

( المجلد ١ )

( العدد ٢٦ )

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صفحة

٤

٤

٤

٤

٥

٥

٥

٥

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
  - أ - كتاب معذرة مقدم من معالي السيد راضي العبد الله
  - ب - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد نعيم التل
  - ج - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد سعيد الغزاوي
  - د - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد علي السحيمات
  - هـ - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الحميد حجازي
  - و - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد محمود الشويكي

هكذا من الأهل

## صفحة

- ٣ - الاستماع الى بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩ . ٥
- ٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء المتضمن تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩ ١٣
- ٥ - تلاوة مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية ١٤
- أ - قرار رقم ( ٢ ) بشأن مشروع قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي ١٤
- التطوعي الاردني لسنة ١٩٧٨
- ب - قرار رقم ( ٣ ) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٧٨ ٢٩
- ٦ - مقررات اللجنة المالية ٣٠
- أ - قرار رقم ( ٥ ) تاريخ ١٩٧٨/١١/١٨ بشأن قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية لسنة ١٩٧٨ . ٣٠
- ٧ - تلاوة مقررات اللجنة القانونية :
- أ - قرار رقم ( ١٥ ) تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧ بشأن مشروع قانون هيئة الاتصالات الخاصة لسنة ١٩٧٨ . ٣٣
- ب - قرار رقم ( ١٦ ) تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٨ . ٤٢
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/١٢/٢٥ ٤٦

## المجلس الوطني

## الاستشاري

## محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/١٢/١٨ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي وبحضور الامين العام للمجلس السيد عدنان بعيون ، وتغيب عن الاعضاء معذرا معالي السيد راضي العيد الله وكل من اصحاب المعالي السعادة : نعيم التل ، سعيد الفزاوي المهندس علي السحيبات ، عبد المجيد حجازي، المهندس احمد الشوبكي .

وحضر من الحكومة :

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء

وزير الدفاع والخارجية

٢ - معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعمال

٣ - معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار

٤ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه وزير العدل

٥ - معالي السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية

٦ - معالي السيد عصام المجلوني وزير العمل

٧ - معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

٨ - معالي السيد مروان القاسم وزير التمييز

٩ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية

١٠ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير الصحة

١١ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية

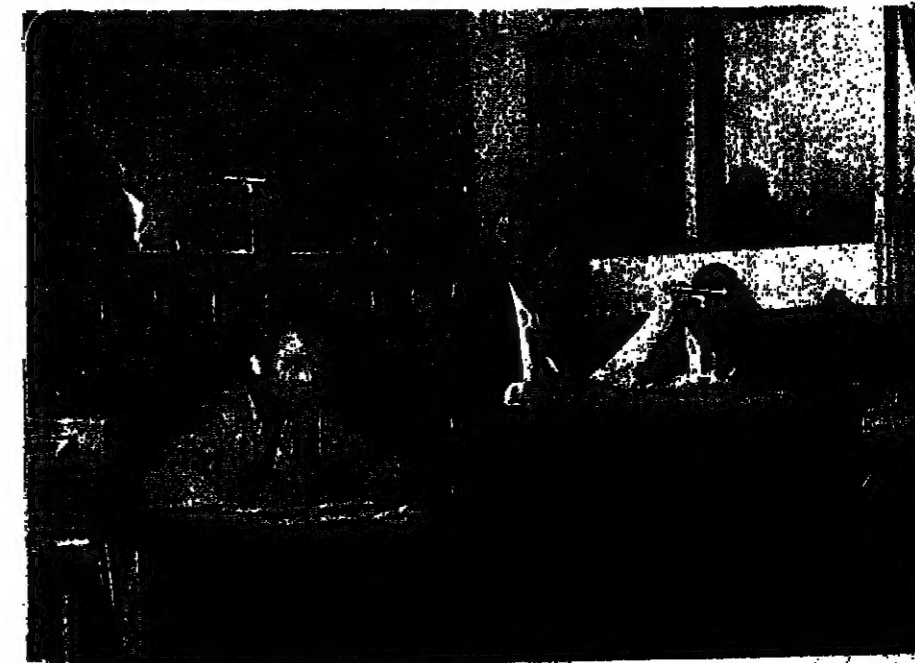
١٢ - سيادة الشريف غواز شرف وزير الثقافة والشباب



هكذا من الأهل

١٣ - معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة  
١٤ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية  
١٥ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الأشغال  
١٧ - معالي السيد حكمت السكاك وزير الزراعة  
١٨ - معالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات  
افتتاح الجلسة  
دولة الرئيس :  
النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة .  
بسم الله الرحمن الرحيم  
نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم  
١ - ثلاثة محضر الجلسة السابقة .  
الجميع :  
نعفي الأمين العام من تلاوته .  
السيد الأمين العام  
٢ - ثلاثة الإجازات والاعتذارات  
١ -  
طلب معذرة مقدم من معالي السيد راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم أرجو قبول معذرتي عن حضور جلسة المجلس .  
وتقبلوا تحيتي  
عضو المجلس  
راضي العبد الله  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على معذرة معالي السيد راضي العبد الله  
الجميع :  
موافقون .  
السيد الأمين العام  
ب -  
كتاب إجازة مقدم من سعادة السيد نعيم التل  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري تحية واحتراما وبعد  
اعتذر عن حضور الجلسة وجلسات اللجنة المالية بسبب دخولي لمستشفى المدينة الطبية لإجراء عملية جراحية .  
واتقبلوا غائب الاحترام  
عضو المجلس  
نعيم التل  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على معذرة السيد نعيم التل



الجميع :  
موافقون .  
السيد الأمين العام  
ج -  
كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد سعيد الفزراوي  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم اعتذر عن حضور الجلسة بسبب وفاة أحد اقاربي .  
واتقبلوا احترمي  
عضو المجلس  
سعيد الفزراوي  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على معذرة السيد سعيد الفزراوي  
الجميع :  
موافقون .  
السيد الأمين العام  
د -  
كتاب معذرة مقدم من سعادة المهندس السيد أحمد الشويكي  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم أرجو قبول اعتذاري عن حضور الجلسة التي ستعقد بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٨ وتفضلوا بقبول غائب الاحترام  
عضو المجلس  
أحمد الشويكي  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على إجازة السيد أحمد الشويكي  
الجميع :  
موافقون .  
السيد الأمين العام  
٣ - الاستماع إلى بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩  
دولة رئيس المجلس  
معالي وزير المالية السيد محمد الدباس يلقى بيان الموازنة  
( وهنا امتلى وزير المالية السيد محمد الدباس المنصة ليتلو بيان الموازنة )  
السيد الأمين العام  
ه -  
كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الجيد حجازي

هكذا من الأهل



## خطاب الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
حضرات الاعضاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
احيىكم وارحب بالفرصة الطيبة التي يقام لي فيها عرض موازنة الدولة لأول مرة في عهد هذه الحكومة على مجلسكم الكريم ليشارككم المسؤولية ويعينها على انتهاز سبل الرشاد .  
واذا كانت موازنات الدول غرضا ثمينة لاستعراض سياساتها المختلفة على كل الامعدة فان هذه الموازنة التي لنا ان نفخر بانجازها في موعدها الدستوري القانوني تعتبر في اعتقادنا وثيقة مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية عامة تحدد معالم مسيرة هذه الحكومة لسنة مالية مقبلة وتشكل امتدادا لسياساتها التي تنطلق من الاعتبارات التالية :

١ - الوضع السياسي في المنطقة بابعاده الوطنية والعربية والدولية ، فالاحتلال ما زال جاثيا على الارض العربية ، واستعادة الحقوق العربية في هذه الارض ما زالت تستدعي بناء قوتنا الذاتية وتوفر اسباب المنعة لغواتنا المسلحة تعبئة وتطويرا ينفق مع طموحات هذا البلد وقائد مسيرته الحسين المظلم ليظل الأردن ساجيا متقدما بصد العدوان ويدفع الاذى عن الوطن العربي .

٢ - تدعيم السياسة الاقتصادية الانتاجية وتحقيق التوازن بين الخدمات والانتاج وتجسيد اهداف وطموحات شعبنا في دعم التنمية في اطار خطط التنمية المتتالية وعلى سائر المستويات وصولا الى الاعتماد الذاتي في المجال المالي .

٣ - التوسع المحسوب في توفير الخدمات العامة الاساسية وتطويرها كما ونوعا بحيث تنعكس على كليات شعبنا وزيادة في الانتاج وتحسينا في مستوى المعيشة .

٤ - العمل ضمن اطار تحقيق سياسة الامن الغذائي للمملكة وذلك بتوفير المواد الغذائية الرئيسية سواء كان ذلك من خلال تنظيم عمليات الانتاج المحلي او كونه استيرادا

وتثبيت الاسعار وما يتطلبه ذلك من تأمين الدم المالي المناسب لتحقيق هذا الهدف .

٥ - العناية بشؤون العاملين في اجهزة الدولة وتحسين اوضاعهم وخلق المناخ المناسب للابقاء عليهم في وطنهم ورفع مستوى انتاجهم وادائهم لواجباتهم ضمن الامكانيات المتوفرة .

٦ - كبح جماح التضخم الذي هو ظاهرة عالمية الامر الذي يستلزم مواصلة العمل واتخاذ كافة الاجراءات النقدية والمالية لكسر حدته وتطويق اثره السلبية على مجتمعنا وخططنا التنموية .

## دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،

ان تجسيد هذه الاهداف وغيرها مما تطمح هذه الحكومة الى تحقيقه ، ضمن اطار شرف حمل الامانة واداء الواجب وتحسين هذا البلد ضد العوامل السلبية التي تأخذ مظاهر مختلفة يتطلب تضافر الجهود والتعاون الصادق والارتفاع الى مستوى المرحلة الخطيرة التي يمر بها بلدنا وباتى افطار الوطن العربي كما ان تحقيق هذه الطموحات يتطلب اقصى حد من الوعي والايان واستعمال جميع الوسائل العلمية والتقنية المتاحة ليكون استثمار مواردها سواء منها المحلية او العربية او الدولية على افضل الصور واحسنها ، ومن هنا كان لا بد لهذه الحكومة من ان تلتزم بوضع نظام للاولويات والامضيات عند رصد المخصصات في ابواب وفصول الموازنة العامة للدولة بحيث تستهدف هذه الاولويات تحقيق المكاسب الفعلية للانسان في بلدنا ، الذي هو محصلة هذه النشاطات جميعها ، كما ان بلوغ هذه الاهداف يعتمد بدرجة اساسية على وعي المواطن واستعداده الدائم للذل والعطاء ويحرص الحكومة وسهرها الدائب وبذل أقصى الجهد من اجل سلامة المسيرة وهما عنصران متلازمان وكفيلان بنهضة المناخ الملائم لتنفيذ مشاريع التنمية والخدمات وتأمين الموارد اللازمة لها .

## دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء ،

ان الأردن الذي يحتل موقعا مركزيا هاما في قلب الوطن العربي حقق خلال السنوات الماضية نهضة اقتصادية واجتماعية وتعليمية

٣ - وبالإضافة الى ذلك يجري حاليا استكمال الدراسات الفنية لاقامة مصنع للاسمنت في الجنوب لغايات تصدير هذه المادة الهامة المتوفرة مواردها الاولى في الأردن وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين .

٤ - وفي مجال دعم الزراعة فان وادي الأردن يعتبر من اهم المناطق في هذا البلد من حيث توافر مقومات التطوير لغايات التوسع في الانتاج الزراعي وتنويعه والحد من تقلباته ، ويجري حاليا استكمال تطوير الوادي بصورة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الزراعية والاجتماعية والاقتصادية مع ايلاء اهمية خاصة للمعسر البشري في عملية التنمية . وقد اتخذت الحكومة الخطوات التشريعية اللازمة لامتداد هذا التطوير ليشمل الاغوار الجنوبية ووادي عربة .

كما تولي الحكومة عنايتها بالتوسع في مشاريع زراعة الاراضي المرتفعة والتحصين ، بالإضافة الى ان الحكومة تسعى جاهدة الى استغلال مياه نهر اليرموك من خلال انشاء سد المقارن والذي سيوفر الماء لسري ( ١٤,٠٠٠ ) دونم اضافية وكذلك جر مياه اليرموك لتغطية حاجات مناطق اربد وعلان والزرقاء .

٥ - السياسة : لما كان الأردن يضم مقومات سياحية هامة ونظرا لاهمية الصناعة السياحية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية فقد شرعت الحكومة بتنفيذ عدد من المشاريع لتنشيط هذا القطاع وتحسين مرافقه الاساسية كمشروع تطوير ساحل العقبة الجنوبي ومواقع البتراء وجرش ، وكذلك عمدت الحكومة الى تشجيع إقامة العديد من الفنادق في عمان والعقبة وتجديد وتطوير جميع الاستراحات السياحية في المملكة وانشاء الفنادق الوطنية واحياء التراث الشعبي والوطني .

## ثانيا : البنية الاساسية :

١ - الطاقة الكهربائية : وفي مجال الطاقة الكهربائية تتم في الوقت الحالي مشاريع كبيرة لتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء بهدف تغطية متطلبات البلد في المدن والريف ومختلف القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية بصورة خاصة .

كما تقوم حاليا بانشاء شبكة نقل قومية تصل من شمال المملكة الى جنوبها ويجري حاليا الاعداد لانشاء خط ضغط عالي يمل شمال

وصحية وعمرانية شاملة قل نظيرها في الدول النامية . وقد تم تحقيق ذلك كله بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ننعم به ، والى المبادرات الايجابية التي تجلت في تعاون القطاعين العام والخاص والنجاحات المتصلة التي تحققت خلال السنوات الاخيرة .

ومن الجدير بالذكر ان مشاريع التنمية التي نفذت خلال السنوات الاخيرة قد حققت معدلات نمو حقيقية عالية تجاوزت ١٠ ٪ سنويا مما جعل الأردن موضع الاشادة والتقدير من قبل الجوسع بما في ذلك الامم المتحدة والبنك الدولي ، ولا بد من التنويه هنا الى ان نسبة الاستثمار السى الانتاج المحلي الاجمالي قد زادت من ٢٢ ٪ سنة ١٩٧٢ الى اكثر من ٣٥ ٪ سنة ١٩٧٧ .

## دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء ،

ان مشروع قانون موازنة الدولة يعتبر من الوثائق السنوية البالغة الاهمية والارقام التي يتسبها في بابي الإيرادات والتفقات يمثل مؤشرات ذات دلالات حيوية تترجم المسار الذي تنهجه الوزارات والدوائر والمؤسسات ، والدارس لهذه الارقام سيد ان الحكومة قد التزت في السنة الرابعة للخطة الخمسية بالتركيز على ميادين الصناعة والتعمدين واستكمال البنية الاساسية والتوسع في الخدمات العامة ولاعطاء ابرة على ذلك اود ان اشير الى ما يلي :

## اولا : قطاع الانتاج :

١ - لقد عمدت هذه الحكومة الى اخراج مشروع البوتاس الذي تبلغ كلفته الاجمالية حوالي ( ١٤٠ ) مليون دينار الى حيز التنفيذ مما سيؤدي الى استغلال هذا المورد الطبيعي المتوفر بكيات تجارية ويسهم استخراجه في تطوير صناعات الاسمدة بالإضافة الى زيادة الصادرات الوطنية ، وتوفر فرص عمل جديدة ، ومن الجدير بالملاحظة : هذا المجال ان الحكومة قد ومرت لهذا المشروع الذي يوفر بتنفيذه مبلغ ( ٢٠ ) مليون دينار من موازنة الدولة . كما تم التعاقد على بيع كابل الانتاج للسنوات الاولى من بداية الانتاج .

٢ - كما باشرت الحكومة باقامة مشروع صناعة الاسمدة الكيماوية التي ستبلغ تكاليفه ما يزيد على ( ١٠ ) ملايين دينار .

هكذا من الأهل

الأردن بجنوبه ليغذي الصناعات المتمركزة في المناطق الجنوبية ومنها الاسمنت ، البوتاس ، الفوسفات والاسمدة ، هذا بالإضافة الى مشاريع كهرة الريف التي هي قيد الاعداد والتفصيل .

٢ - الطرق : تشمل مشاريع الطرق على شق طرق دولية ورئيسية وثانوية بالإضافة الى الطرق القروية وذلك من اجل تحسين شبكات الطرق التي تربط بين الدول العربية المجاورة كما تهدف الى تحسين كفاءة التنقل بين هذه السدول وتشجيع تجارة الترانزيت بينها ، ومن اهم هذه الطرق ، طريق معان / مفرق رم ، طريق الأزرق / الاجليل / الحدود العراقية ، طريق عمان / المطار الدولي الجديد ، طريق عمان / الحدود السورية ، اكمل طريق العقبة / الصافي / المزرعة ، اكمل طريق سوييه / البحر الميت / الزاره بحيث يتسنى ربط شمال الأردن بجنوبه .

#### ٢ - النقل :

١ - الموانئ وتهدف هذه المشاريع الى زيادة طاقة مناولة البضائع في ميناء العقبة لتلبية احتياجات التنمية والتجارة والترانزيت وكذلك انشاء ميناء صناعي متخصص لخدمات منتجات صناعات الاسمدة واهم هذه المشاريع : -

١ - مشروع توسيع ميناء العقبة ويتضمن انشاء اربعة ارسعة لبضائع جديدة مع جميع الساحات والمستودعات التابعة لها وهو قيد التنفيذ حالياً .

٢ - مشروع الميناء الصناعي جنوبي العقبة ويهدف المشروع الى تلبية احتياجات مصنع الاسمدة من مخلولة الواردات من المواد الاولية والصادرات من الاسمدة ومنتجات البوتاس .

ب - المطارات : وهو مشروع مطار دولي في منطقة عمان لمواجهة الزيادة الكبيرة في حركة الطيران والسياحة والنقل الجوي ، ويتضمن المشروع انشاء مدرجين وبناء للمسافرين وحظائر لوقوف الطائرات والمرافق اللازمة وهو قيد التنفيذ حالياً .

ج - السكك الحديدية : وتهدف مشاريع هذا القطاع الى زيادة طاقة نقل البضائع بواسطة السكة الى حوالي ( ١ ) ملايين طن سنوياً بالإضافة الى نقل البضائع المختلفة

وتتضمن : -

١ - رفع الوزن المحوري لخط السكة الجديد بين الحسا والنزل وايصاله الى موقع مناجم الفوسفات في ( الوادي الابيض ) وذلك بطول ٢٥ كيلو متراً .

٢ - شراء ( ١٨ ) قطار ديزل .

٣ - انشاء اجهزة تحميل الفوسفات في السكة الحديدية في منجم وادي الابيض .

#### ٤ - الاتصالات :

لقد تم مؤخراً الانتهاء من وضع المخطط الرئيسي الشامل للمواصلات السلكية واللاسلكية تضمن المشاريع المختلفة لجلبه زيادة الطلب على هذه الخدمة وتحسين المشاريع العاملة حالياً ورفع كفاءتها .

غالبية الخدمات المحلية بوشتر الاعمال الهادفة لرفع كفاءة المقاسم العاملة وشبكة الهاتف القائمة غالياً في معظم المدن الرئيسية .

وعلى صعيد الخدمات الاقليمية تم اجراء دراسات غنية لربط الأردن بالدول العربية بمشاريع مختلفة اهمها مشروع الكيبل المحوري بين سوريا والأردن والسعودية ومشروع ميكرويف لربط الأردن والسعودية .

وعلى صعيد الخدمات الدولية فقد بوشتر بمشروع النداء الالى الالكتروني الوطني والدولي ومشروع التلكس الوطني الدولي ومحطة الاتار الصناعية الثانية .

#### ثالثاً : الخدمات العامة :

١ - التعليم : ومن المسلم به ان المواطن هو محور اهتمام الدولة بوسائل مؤسساتها سواء من حيث اعداده ليتحمل مسؤولية المواطنة او من حيث تهيئة المناخ المناسب له للحياة الكريمة المنتجة ، وقد ترجمت الموازنة الحرس على هذا المبدأ الاساسي بوضع المخصصات اللازمة لتطوير المؤسسات التي تتحمل مسؤولية العناية المباشرة بالواعية والمبرجة لتعليمه وتدريبه وتثقيفه وحمايته نفسياً وجسدياً وروحياً واجتماعياً . لذلك اولت الخطة الخمسية الحالية اهمية خاصة لتطوير القوى البشرية عن طريق زيادة الطاقية الاستيعابية في مؤسسات التعليم بمختلف مستوياته . اذ تجاوز اعداد الطلبة للمسلم

يوفر للمواطن العامل الكرامة والعيش المستقر ، كما ان شعورنا بان يحمل القوي في مجتمعاتنا الضعيف فيه دفعا الى دعم المؤسسات والجمعيات الخيرية لتقوم ببهيتها الانسانية على افضل وجه .

#### رابعاً : مياه الشرب والمجاري :

لقد شهد الأردن منذ عام ١٩٦٧ تضخماً سكانياً كبيراً في مناطق المدن نتيجة للهجرة الداخلية الناجمة من الحرب ونزوح اعداد كبيرة من سكان الضفة الغربية الى الضفة الشرقية وزيادة النمو الطبيعي ، مما ادى الى زيادة الضغط على المرافق العامة التي لم تكن مؤهلة لاستيعاب مثل هذه الزيادة السكانية السريعة ، وقد بوشتر بتنفيذ مشاريع للمجاري في مدن عمان والعقبة والسلط وجرش وتبقى الحاجة قائمة للعبارة بتنفيذها في مدن الزرقاء واربد والكرك والطيلة ومجسسون .

وبالنسبة لمياه الشرب تولي الحكومة اهمية بالغة لتوفير مصادر المياه لمختلف مدن ومقرى المملكة . ومن اجل ذلك فقد قامت سلطة المصادر الطبيعية ومؤسسة مياه الشرب بحفر العديد من الابار وهناك برنامج واسع جداً لهذا الغرض رصدت له المخصصات ليتم تنفيذه خلال العام المقبل ، وفي هذا الاطار فقد تمت الاجراءات لجبر مياه قاع الديسي الى العقبة وكذلك بوشتر بمشروع جر المياه من سد الملك طلال الى مدينة عمان وسيبشر في مطلع العام القادم بجر المياه من الغارن الى اربد ومقرى المحافظة .

#### خامساً : التتويين :

تهدف مشاريع التتويين الى تحقيق الامن الغذائي للمملكة وذلك عن طريق توفير مخزون كاف من الحبوب والمواد الغذائية ومن اهم المشاريع في هذا القطاع : -

١ - انشاء مجمع صوامع للحبوب في كل من عمان والعقبة التي تاربت على الانتهاء وتبلغ سعة كل منهم ( ٥٠,٠٠٠ ) طن مع جميع التجهيزات اللازمة .

ب - انشاء مستودعات تبريد في كل من عمان والعقبة بسعة ( ١٥٠٠ ) طن لكل منهما وقد تاربت كذلك على الانتهاء .

ج - انشاء محطة للتدقيق في الجودة

الدراسي الحالي المليون طالب في كافة المراحل الدراسية وهذا يعادل حوالي ثلث السكان ، كما عمدت الحكومة الى توفير المرافق المدرسية ومؤسسات التعليم الفنية والمهنية كانشاء معاهد البوليتكنك ومجمعات التدريب المهني كما تجري الدراسات حالياً لتطوير مؤسسة للتعليم العالي في كلية الشهيد فيصل في مؤته بالإضافة الى الكلية الشافقة بالتعليم الجامعي متمثلة في اقالة جامعة اليرموك وتوسيع كليات الجامعة الاردنية .

٢ - الثقافة : لها في مجال العناية بالشباب في اوقات فراغهم فقد حرصت الحكومة على تطوير وتنميط المرافق الفروحية والرياضية والثقافية للشباب من اجل تنشئة الاجيال الصاعدة تنشئة سليمة تأخذ باعتبارها تحقيق انكامل في تربية بناتها وابنائها بما يحقق ترسيخ مرتكزات اكيدة لبناء اعتزازهم الوطني والقومي ورعاية وصل مواهبهم واستعداداتهم الفنية والثقافية والرياضية .

٣ - التربية الروحية : وانطلاقاً من قناعة الحكومة باهمية العقيدة الاسلامية في بناء المجتمع المنيع وتكوين المواطن الصالح ، فقد حرصت على زيادة الدعم لورااة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومساعدتها على تعمير الاراضي والمعقارات الوقفية بهدف تنمية مواردها الخاصة بالإضافة الى دعم المؤسسات التي تعنى بالثقافة الاسلامية وتعميق ارتباط المواطن بالعبادة والتراث .

٤ - الصحة : وفي مجال الصحة لما ان الحكومة تركز على الخدمات الصحية الاساسية بالتوسع في اقالة المراكز الصحية لتشمل كافة رتعة الأردن وتوفر للمواطن الرعاية الصحية الاساسية حيث يقدم وتوفر التطعيم الشامل للمواطنين والتوسع في الخدمات الصحية المدرسية والامومة والطفولة كما ان الحكومة تركز على تحديث خدمات المستشفيات ورفع كفاءتها وانشاء ثلاث مستشفيات جديدة في عمان ، والزرقاء ، واربد .

٥ - النشاط الاجتماعي : انطلاقاً من شعور الحكومة بضرورة تكاملية المجتمع واستقرار المواطن والمواطنه على أسرته ومن يحول ملقد قامت الحكومة بوضع قانون الضمان الاجتماعي الذي نعتقد انه يشكل نقحاً جديداً

هكذا من الأهل



جنوب عمان بجانب صوامع الحبوب بطاقتة (٢٠٠) طن يوميا يمكن زيادتها الى (٤٠٠) طن د - قيام المؤسسة الاستهلاكية المدنية وفتح مروعها في كل من اربد والزرقاء والعمل على فتح مزيد من هذه المروع في مراكز المحافظات والالوية مما اسهم الى حد كبير في توفير المزيد من الاستقرار لقطاع كبير من ثقات المواطنين .

## سادسا : الإسكان :

نتيجة لاهتمام الحكومة المتزايد بالسكان فقد تم وضع خطط لمشاريع طويلة الأمد ومشاريع عاجلة لحل هذه الازمة لاصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة مما يساعد في تكيينهم من مواجهة ظروفهم المعاشية وتخصيص نسبة اقل من مواردهم لغايات السكن وهو امر بالغ الاهمية وتأثيره الايجابي مباشر عليهم ومن اجل ذلك فقد وفرت الحكومة الاموال اللازمة خلال السنتين الماضيتين لتنفيذ العديد من المشاريع سواء للفئات المسلحة او القطاع المدني وخاصة في العقبة وعمان واربد والزرقاء . والحكومة عازمة على تنفيذ المزيد من هذه المشاريع الاسكانية خلال السنة القادمة ومن أبرزها انشاء مدينة ابو نصر التي ستضم (٦٥٠٠) وحدة سكنية ، وسوف توفر الحكومة التمويل الضروري خارج نطاق موازنة الدولة وبالتعاون مع البنك المركزي ومؤسسات الاقراض المتخصصة

## سابعا : دعم البلديات :

شعورا من الحكومة باهمية ما تقدمه البلديات والمجالس البلدية والقروية من خدمات متزايدة للمواطنين فقد تم تخصيص مبالغ مجزية لدعم برامجها وتطوير مرافقها كمن تم تعديل بعض قوانينها لتحسين مواردها الذاتية بالإضافة الى زيادة الواردات المتأتية لها من خصتها من المحروقات والنقل على الطرق والتي لم تدخل ضمن ارقام الموازنة المخصصة الى مجلسكم الكريم ، وانما توضع في حساب خاص يوزع مباشرة حسب النسب التي تقر لهذه الغاية .

## دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،

ليس ادل على صدق حب هذه الحكومة وهي تقدم مشروع قانون الموازنة العامة للدولة ولايات توفر المناخ الملائم لتحقيق المزيد من الانجازات

لصالح ابناء هذا البلد الشجاع من ايراد الامثلة التالية :

١ - نتيجة للتحسن الذي طرأ على مستوى النشاط الاقتصادي خلال السنة المالية ١٩٧٨ مقارنة بالسنة المالية التي سبقتها فقد زادت قيمة الانتاج القومي الاجمالي بمقدار (٤٢٢) مليون دينار ، او نسبة مقدارها ١٠ر٤ ٪ .

٢ - تم تأمين ما يقرب من (٤٢ ٪) من التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الخمسية عام ١٩٧٨ بالعملة الاجنبية عن طريق القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية التي تم التعاقد عليها مع الدول الشقيقة والصديقة ومؤسسات التمويل العربية والدولية بالإضافة الى الارتفاق الذي سجلته مشاركة القطاعين العام والخاص لتأمين التمويل المحلي الضروري لتنفيذ المشاريع المختلفة المدرجة في الخطة .

٣ - بلغت القروض الخارجية عام ١٩٧٨ مبلغ ٦٤٣ مليون دينار من السوق العالمي وبشروط جيدة ، نتيجة لانتعاش المقترضين بجدوى المشاريع الممولة من هذه القروض وللصورة المشرفة التي يحظىها الاردن عند الدول والمؤسسات المالية العربية والاجنبية .

٤ - كان العجز المدور للعام المالي ١٩٧٨ من الاعوام السابقة مبلغ (٣٥) مليون دينار بضاف اليه عجز مقداره (٣٨٢) مليون دينار للعام المالي الجاري نتيجة لامادة التقدير وبذلك يصبح اجمالي العجز التراكمي مبلغ ٧٣٢ مليون دينار .

وقد نجم هذا العجز عن عدم دفع بعض الدول العربية الشقيقة لالتزاماتها التي تقررت في مؤتمر قمة الزباط بالإضافة الى انخفاض المساعدات الاجنبية الناجمة عن هبوط قيمة الدولار وكذلك نتيجة لتوفر التمويل اللازم لمشاريع خطة التنمية ، لذلك فقد تم عقد قرض بمبلغ (٣٣٣) مليون دينار لتغطية الدينون المتراكمة لشركة النابالين الناجمة عن مروق لمن النقط الخام ، وبهذا ينخفض العجز التراكمي الى (٣٩٣) مليون دينار .

وتشير الارقام الاولى لامادة تقديم الواردات والنفقات لعام ١٩٧٨ الى ما يلي :

الاياردات	مليون دينار	النفقات	مليون دينار
١ - الايرادات المحلية	١٥٥٨٠٠	أ - الجارية	٢٣٢٨
ب - المساعدات المالية	٨٢٣٠٠	١ - الادارة العامة	٨٨٦٤١
ج - الايرادات الراسمالية	٢٠٠٠٠	ب - الدفاع	١٥٧٠٤
١ - القروض الداخلية	٢٠٠٠٠	ج - الامن والنظام الداخلي	٢٠٠٣
٢ - القروض الخارجية	٢٥٠٠	د - الشؤون الدولية	٤٤١٨٨
د - المساعدات الاقتصادية والفنية	٤٠٠٠	هـ - الادارة المالية	٩٢٩١
هـ - القروض الائتمانية المتعاقد عليها	٥٧٣٠٠	و - خدمات التقنية الاقتصادية	٣٦٧٣٦
و - القروض والمساعدات المنتظرة	٣٠٠٠٠	ز - الخدمات الاجتماعية	٥٥٤٦
ز - المجز	٣٨٢٠٠	ح - الخدمات الثقافية والاعلامية	٥٦٠٠
		ط - خدمات المواصلات والنقل	٢١١٠٢٧
		الراسمالية	١٥٢٠٧٣
			٣٦٣١٠٠
			٣٦٣١٠٠

مبلغ (١١٢٢٠٠) مليون دينار مقابل (٦٧٩) مليون دينار عام ١٩٧٨ وهذا يمثل فقرة كبيرة في مجال التنمية وقد خصص معظم هذا المبلغ للانفاق على مشاريع انتاجية صناعية وزراعية وخدمات اساسية للمواطن سيتم تنفيذها خلال السنة المالية ١٩٧٩ .

٣ - تم رصد المخصصات اللازمة لتعزير وتطوير وتميئة قواتنا المسلحة الباسلة درع هذا الوطن وسيواجه ومصدر فخره واعتزازه لتكون قاذرة على القيام بواجبها الوطني وقادتها القومية السامية باعتبار الاردن خط الدفاع الاساسي عن الوطن العربي في مرحلة من مراحل التحدي التاريخي . كما رصدت المخصصات الضرورية للامن العام والدفاع المدني لتكثيف هذه المؤسسات الحيوية من القيام بواجبها المتزايد وتقديم خدماتها للمواطن بصورة تتماشى مع التقدم الذي يحرزه الاردن .

٤ - رصد المخصصات اللازمة لتحسين لوضاع الموظفين وزيادة دخولهم لتكثيفهم من مواجهة التزاماتهم والحفاظ عليهم وتمكينهم من القيام بواجبهم واداء المسؤوليات والمهام الموكلة اليهم على خير وجه واكمله .

٥ - رصد المخصصات لدعم مشيرياتنا من النقط الخام والفتح وبعض المواد الاساسية الاخرى بالإضافة الى اعانة جامعاتنا الأردنية .

١ - تشيا مع اهداف خطة التنمية الثلاثية والخمسية في وجوب زيادة الاعتماد على الموارد المحلية لتغطية خدمات الدولة الاساسية فقد قدرت الايرادات المحلية بالموازنة للعام المالي ١٩٧٩ بمبلغ (١٧٦٠٠) مليون دينار مقابل (١٥٥٨٠٠) مليون دينار في عام ١٩٧٨ اي بزيادة قدرها (٢٠٧٠٠) مليون دينار وتشمل (١٣٣) ٪ .

ان مثل هذه الزيادة رغم اهميتها اذا ما تورتت بالزيادة المماثلة في الايرادات المحلية في الاعوام السايقة الا انها في نظرتنا تظل اقل مما يجب في ضوء تحسن ونشاط الفعاليات الاقتصادية والحرس النهائي لضبط عمليات الانفاق والإجراءات التي تقوم بها بفعالية لضبط حجم النضج الذي يهبط عام ١٩٧٨ الى ما لا يزيد عن ٧ ٪ بالمقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في العام الماضي والتي كانت بحدود ١٥ ٪ .

٢ - رصد لمشاريع التنمية من الخزينة

هكذا من الأهل

٦ - كما ان خزانة الدولة تساهم بمبلغ هام في دعم التزامات التقاعد وهذا الدعم ناتج من الفرق بين ما يتم تحصيله من الموظفين وما تدفعه الدولة كرواتب للمتقاعدين من مدنيين وعسكريين .

٧ - ان مواجهة مثل هذه الزيادة في الاتفاق على مشاريع الخدمات التي تستهدف مصلحة المواطن وكذلك محاولة تقليص الدعم السذي تدفعه الخزينة العامة لبعض المستوردات يتجاوب مع الرغبة التي ابداهها مجلسكم الكريم انشاء مناقشة سياسة الحكومة الداخلية .

٨ - ولعل من ابرز ارقام الموازنة المقدمة لمجلسكم الكريم هو حجم المساعدة المالية العربية التي قررنا مؤتمر قمة بغداد والتي رصدت لدعم

الخدمات	التنفقات الجارية
١ - الادارة العامة	٢٧٦٨
٢ - الدفاع	١١٤٠٠٠
٣ - الابن والنظام الداخلي	١٩٦٢٧
٤ - الشؤون الدولية	٢٧٢٠
٥ - الادارة المالية	٧١١٦٢
٦ - خدمات الفنية الاقتصادية	١١٩٩٢
٧ - الخدمات الاجتماعية	٤٧٤١٤
٨ - الخدمات الثقافية والإعلامية	٦٧٤٢
٩ - خدمات المواصلات والنقل	٧٤٨١
	٢٨٤٩٠٧

كما ان الحكومة ستصدر في وقت لاحق كراسا يشتمل على جميع موازنات المؤسسات والدوائر الحكومية المستقلة من اجل تحديد مدى مساهمة القطاع العام في النشاطات الاقتصادية بصورة ادق واشمل .

#### دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،

لا يسعني في ختام بياني الا ان اشيد بمختلف المواقف الايجابية للدول العربية الشقيقة التي دأبت على دعم الاردن وتمكينه من الصمود في مواجهة مسؤولياته الوطنية والقومية وسوف يقدّر هذا البلد مواقف دول قمة بغداد التي التزمت بتوفير الاكثنيات لدول المواجهة لتستطيع مواجهة التحدي التاريخي والحضاري لامتنا العربية ، ولا ينبغي كذلك الا ان اثوب بالشكر السخيل الضديعة واسجل دعمها للموازنة بكل التقدير وكذلك الى المؤسسات المالية العربية الشقيقة

الاردن وتمنية وتطوير وتدعيم قواته المسلحة التي يرعاها ويسهر عليها جلالة القائد الاعلى صورة الابل لهذا البلد والامة العربية .

#### دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،

ان ارقام الموازنة التي بين ايديكم مصنفة ومبوبة حسب الاصول المتعارف عليها ويهدف هذا التصنيف الى تحديد الشاريع والمخصصات المقررة للتنمية ومصلها عن النفقات الجارية ، ولذلك يظهر باب الاتفاق موبيا كما يلي :

- ١ - النفقات الجارية
  - ب - النفقات الراسمالية غير الانتمائية
  - ج - النفقات الراسمالية الانتمائية
  - د - انتمائية القروض والمساعدات
- وبوجب هذا التصنيف توزع نفقات مشروع الموازنة للعام المالي ١٩٧٩ كما يلي :

الاجموع	التنفقات الراسمالية
٢٧٦٨	-
١١٤٠٠٠	-
٢٢٠١٤	٢٣٨٧
٢٩٢٠	٢١٠
١١٥٢٨١	٤٤١١٩
١٥٥٩٧٦	١٤٣٩٨٣
٥٤٥٩٥	٧١٨١
١٠١٧٥	٢٤٣٣
٣٥٦٩٠	٢٨٢٠٩
٥١٣٤٢٩	٢٢٨٥٢٢

اسهمت بمنع القروض لتمكيننا من تنفيذ مشاريعنا الحيوية وتوعيم البنية الاساسية لخدمة هذه المشاريع .

#### دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،

ان الحكومة اذ تقدم لمجلسكم الكريم بمشروع قانون الموازنة للعام المالي ١٩٧٩ لتأمل ان يكون حواركم حولها ومناقشكم لها وتوصياتكم بشأن الارقام التي تضمنتها خير معين للحكومة في تحمل مسؤولياتها ومواصلة الجهد من اجل مسيرة ضالمة لتحقيق طموحات المواطنين في الاردن برعاية وتوجيهات الملك القائد الراحل الحسين المعظم حفظه الله وسدد للخير خطاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد التباس

وزير المالية - الموازنة العامة

#### دولة رئيس المجلس

كتاب دولة رئيس الوزراء حول الموازنة

#### السيد الامين العام

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٨ ، ابعثت لدولتكم طيا بـ ( ٦٠ ) نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩ وارجو عرضة على مجلسكم الموقر لبداء الرأي عليه واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا غائق الاحترام

رئيس الوزراء

#### دولة رئيس المجلس

نظرا لاهمية الموازنة كمشروع قانون وارتباط هذه الموازنة بالنص الدستوري اي ان الموازنة تبدأ بـ ١/١ ونظرا لطلب دولة الرئيس النظر به بصفة الاستعجال فالامر مطروح للمجلس بالواقعة عليه وبالحالته الى اللجنة المالية .

الجيع :

واقفون .

#### دولة رئيس المجلس

واحب بهذه المناسبة ان افكر بالمبادئ الدستورية التي يسترشد بها مجلس الامة واي مؤسسة بهذا البلد بصدد النظر ومناقشة موازنة الدولة بشكل عام . في مجلس الامة جـرت مناقشات الموازنة العامة او بالقوانين المؤقتة للموازنات . فكانت تدرس الفصول بحسب ما يراه من مصلحة وان لا يجوز له ان يزيد في النفقات وليس له ان يزيد في تلك النفقات الا بطريقة التعديل بقانون ، لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حده ، على انه يجوز بعد هذه المناقشة ان يطرح وضع قوانين جديدة بالمستقبل بحسب حاجة البلد . لا يقبل اثناء المناقشة بالموازنة العامة اي اقتراح يقدم بالغاء ضريبة موجودة او فرض ضريبة جديدة او تعديل الضرائب المقررة بزيادة او نقصان ولا يقبل اي اقتراح بتعديل النفقات او الواردات المربوطة بمقدور اي انفا في هذه المبادئ وتكتفي ونظرا لاهمية الموعد الدستوري واحالة هذا المشروع للجنة المالية ، فالتني ادهوها واستحلتها الى ان تواصل اجتماعاتها منذ اللحظة التي تراسها

مناسبة على ان يكون موعد المناقشة في الاسبوع القادم في موعد انعقاد المجلس يوم الاثنين . وعندما تبدأ المناقشة بمشروع هذا القانون نريد ان يقدم التقرير الى امين المجلس ليذهب التقرير للطباعة ويسير القانون بموجب نص الدستور ثم يصدر بالارادة الملكية السامية بعد موافقة مجلس الوزراء النهائية عليه . وبطبيعة الحال يكون جهد اللجنة جهدا مكثفا وبالتالي عندما تحصل على تقريرها المد حول الموازنة ستوزع على المجلس الكريم ايضا ليكون له عونا في النقاط التي سيناقشها ، واريد ان اؤكد من جديد انه يفضل دائما ، التركيز في بحث اي امر دون التويل واذا رأى عدد من السادة الاعضاء ان يكون لهم كلمات جامعهم وشامله ونمط وجهة نظر أكثر من واحد ايضا هذا متروك لرغبتهم ولا رادتهم وللأسلوب الذي يراؤنه . انما عندما نذهب للمناقشة نود ان تظهر هنا بموعد محدد حتى تصدر بالموعد المحدد الدستوري وشكرا للاخوان .



السيد الامين العام

تلاوة مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية قرار رقم ( ٢ ) بشأن مشروع قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني لسنة ١٩٧٨

هكذا من الأهل





## السيدة المقررة انعام المفتي

دولة الرئيس حضرات الاعضاء الكرام .  
ابدا بقراءة قرار رقم ( ٢ )

## قرار رقم ( ٢ )

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والتربوية مساء الخميس الموافق ١١/٢٢/١٩٧٨ . بحضور مقررة اللجنة السيدة انعام المفتي والاعضاء السيدة وداد بولص والسادة معالي السيد محمد الفرحان عبيدات - وسعادة الدكتور كارلوس ديمس - وسعادة الدكتور محمد احمد ربيع .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني وبعد دراسته قررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة المقررة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

## اللجنة الاجتماعية والتربوية

## السيدة المقررة

( متابعه )

والان اطو على الاعضاء الكرام الاسباب الموجبة والقانونية كما ووفق عليه بالتمس النذي ورد فيه من الحكومة .

## الاسباب الموجبة

بتوجيه من حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم . وتأييدا لذكرى شهيدة الواجب والانسانية المغفور لها جلالة الملكة علياء ، فقد تقرر انشاء مؤسسة اجتماعية تتولى دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية التطوعية في المملكة ، وتقوم بالمساهمة مع سائر الفئات التي تعمل في الميدان الاجتماعي في معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الاردني ، وهي فكرة طالما كانت المغفور لها قد تطلعت الى تحقيقها .

هذا وقد ابدى اصحاب الجلالة والسمو ملوك وامراء واميرات بعض الدول العربية والصديقة ، بالاضافة الى كرام المعتقل والسيدات فيها ونخبة ممتازة من المواطنين الرغبة في انشاء هذه المؤسسة الانسانية .

ولكي تتمكن المؤسسة المشار اليها من القيام بتحقيق اهدافها النبيلة بصورة قانونية فقد رأى مجلس الامناء استصدار القانون المرقق بتأسيس صندوق باسم ( قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني ) .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الصندوق : صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني .

المجلس : مجلس امناء الصندوق .

الرئيس : رئيس المجلس

المدير التنفيذي : المدير التنفيذي للصندوق .

## دولة رئيس المجلس

لما لنا الان مشروع القانون وتوصية اللجنة بالموافقة عليه كما جاء من الحكومة . الان بدأت السيدة المقررة في تلاوة مواد القانون مادة مادة . المادة الاولى والثانية هل لاعد الاعضاء اعتراض على اي منها ليس من اعتراض ؟

الجيب : موافقون .

السيدة المقررة

( متابعه )



المادة ٣ - ١ - يؤسس في الملكة صندوق يسمى ( صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي

التطوعي الاردني ) ، يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، وله بهذه الصفة ان يقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وحق التملك والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان ينيب عنه اي محام او وكيل اخر يوكله لذلك الغرض .

ب - يعتبر الصندوق مؤسسة وطنية غير حكومية ، ويكون مركزه الرئيسي في عمان ، وله ان ينشئ فروعاً ومكاتب له في داخل المملكة وخارجها .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٣ ) بجبوعها هل يوافق المجلس عليها .

الجيب :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ٤ - ١ - يعمل الصندوق على المساهمة في دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي في المملكة في جميع المجالات الاجتماعية وبالوسائل المتوفرة لديه .

ب - للصندوق بقرار من المجلس ان ينسب الى اي هيئة عربية او دولية ذات اهداف مماثلة لاهدافه .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٤ ) بجبوعها هل يوافق المجلس على المسادة ؟

الجيب :

موافقون .

هكذا من الرجل



## السيدة المقررة

المادة ٥ - تتكون موارد الصندوق المالية مما يلي :

- ١ - رسوم الاشتراكات السنوية .
- ب - الدعم المالي من أية جهة أو مؤسسة محلية أو عربية أو دولية .
- ج - ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أو يستثمرها الصندوق .
- د - ريع المشاريع والنشاطات التي يمارسها الصندوق .
- هـ - التبرعات والهبات الشخصية .
- و - أية أموال تقدم إليه من مصادر أخرى يوافق عليها المجلس .

دولة رئيس المجلس

المادة ( ٥ ) بمجموعها ؟

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ٦ - للصندوق موازنته المستقلة الخاصة به يصادق عليها المجلس وتخضع لرقابته دولة رئيس المجلس

المادة ( ٦ )

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ٧

المادة ٧ - ١ - مع مراعاة أحكام المادة ( ٨ ) من هذا القانون ، يتولى إدارة الصندوق مجلس أمناء ويتألف من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن عشرة ولا يزيد عن أربعة عشر عضواً .

ب - يعين رئيس المجلس بأرادة ملكية سامية .

ج - يعين أعضاء المجلس بأرادة ملكية سامية بتنسيب من رئيس الوزراء بناء على توصية الرئيس ويكون التعيين لمدة ثلاث سنوات على أن يكون وزير العمل / الشؤون الاجتماعية بحكم منصبه الوزاري أحد أعضاء المجلس .

د - يشترط في عضو المجلس أن يكون أردني الجنسية وتوافر فيه الخبرة والكفاءة وحسن السيرة ، ولديه القدرة على القيام بالمسؤوليات المنوطة به في سبيل تحقيق أهداف الصندوق .

هـ - تنتهي عضوية العضو في المجلس إذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله المجلس أو إذا فقد أحد شروط العضوية .

و - ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس ويمارس جميع صلاحيات الرئيس في حالة غيابه .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٧ ) بمجموعها

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ( ٨ )

المادة ٨ - إلى أن يتم تعيين رئيس وأعضاء المجلس يستمر مجلس أمناء الصندوق القائم منذ نفاذ هذا القانون في ممارسة جميع الصلاحيات المخولة للمجلس بمقتضى أحكام هذا القانون .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٨ )

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

( متابع )

المادة ٩ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبه بما في ذلك :

أ - رسم السياسة العامة للصندوق .

ب - اقرار البرامج المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر محلياً وعربياً ودولياً ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية .

ج - اقرار الاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفاً فيها .

د - مناقشة و اقرار ما يقدمه له الجهاز التنفيذي من توصيات تتعلق بمشاريع وبرامج عمل الصندوق .

هـ - مناقشة مشروع الموازنة السنوية واقرارها .

و - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق واقرارها .

ز - اعداد مشاريع الأنظمة اللازمة .

## السيدة المقررة

المادة ١٣ - ١ - يعين المدير التنفيذي ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس .

ب - يمارس المدير التنفيذي الصلاحيات والمسؤوليات المخولة اليه بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه بما في ذلك ما يلي :

١ - ادارة الجهاز التنفيذي للصندوق والاشراف على جميع أعماله ونشاطاته وتوجيه العاملين في مختلف وحداته الادارية .

٢ - الاشراف على الأمور المالية المتعلقة بالصندوق .

٣ - اعداد الحسابات السنوية الختامية وتقديمها للمجلس .

٤ - وضع مشروع الموازنة وتقديمه للمجلس لاتقراره .

٥ - وضع التوصيات حول المشاريع وبرامج العمل في الصندوق ورفعها للمجلس لاتقرارها .

٦ - انشاء الدوائر والانقسام في الصندوق وتعيين المديرين والرؤساء لها والغاؤها أو دمجها بموافقة الرئيس .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٣ )

الجبيـع :

موافقون .

## دولة رئيس المجلس

الشيخ بركات

## السيد بركات الزهر

هل يخضع الصندوق لرقابة ديوان المحاسبة

## السيدة المقررة

دولة الرئيس ، الصندوق يخضع للتدقيق من مكتب محاسبة قانوني وبما أنه مؤسسة غير حكومية فيكتفى بمجلس الأمناء الذي يشرف عليه بشكل دائم .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك

## السيد طاهر حكمت

الحقيقة حيث أنه دائرة وطنية غير رسمية فهي لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة .

د - تعيين مدقق حسابات قانوني للصندوق وتعيين البنك أو البنوك التي يتعامل معها الصندوق .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٩ ) بمجموعها هل يوافق المجلس عليها .

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ١٠ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة على الأقل كل شهرين أو كلما دعت الحاجة الى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور أكثرية أعضائه شريطة أن يكون الرئيس أو نائبه أحدهم وتتخذ قرارات المجلس بالأجماع أو بأكثرية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٠ )

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ١١ - للمجلس أن يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه بالعدد الذي يقرره لتتولى ممارسة الصلاحيات التي يحددها لها .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١١ )

الجبيـع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ١٢ - يمارس الرئيس الصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه بما في ذلك تمثيل الصندوق أمام جميع الجهات والهيئات والمؤسسات وتوقيع العقود نيابة عن الصندوق .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٢ )

الجبيـع :

موافقون .

**دولة رئيس المجلس**

سليمان باشا

**السيد سليمان أرفيه**

هذا الصندوق يا سيدي عمل انساني ، فيكون له غروع في المحافظات وفي الريف الاردني .

**دولة رئيس المجلس**

المادة ( ١٣ ) هل يوافق المجلس عليها كما

تليت

**الجميع :**

موافقون .

**السيدة المقررة**

( متابعه )

المادة ١٤ - ١ - المدير التنفيذي او من ينوبه خطيا هو آمر الصرف في الصندوق وفقا لموازنة الصندوق .

ب - في حالة غياب المدير التنفيذي ، يعين الرئيس من ينوب عنه من اعضاء الجهاز التنفيذي ليمارس صلاحيات المدير التنفيذي كلها او اي جزء منها وفقا لما يحدده الرئيس في قراره .

**دولة رئيس المجلس**

المادة ( ١٤ ) بمجموعها

**الجميع :**

موافقون .

**السيدة المقررة**

المادة ..... .

**دولة رئيس المجلس**

معالي ابو هشام

**السيد احمد الطراونه**

**دولة الرئيس :** استفسار ، في حالة غياب المدير التنفيذي يعين الرئيس من ينوب عنه من اعضاء الجهاز التنفيذي ليمارس صلاحيات المدير التنفيذي كلها او اي جزء منها ، الجزء الذي لم يتلده وهي من صلاحيات المدير ، والمدير نائب ، لن تذهب لانه لو اعطاه كل الصلاحيات ما في اشكال . لكن هنا يعطيه قسم من الصلاحيات والقسم الباقى لا يعطيه والمدير نائب ، من الذي يمارس صلاحية الامور الباقية التي لم يعطى صلاحية منها .

**دولة رئيس المجلس**

نريد ان يساعدنا القانونيون في هذه الناحية معالي الوزير .

**السيد وزير العمل**

**عصام المجلوني**

المقصود المدير نفسه

**دولة رئيس المجلس**

عبد الرؤوف بك

**السيد عبد الرؤوف الروابده**

انا اعتقد دولة الرئيس ان لا تمارس الصلاحيات الا ان يعود الرئيس الاصيل ، ان يقوم الرئيس بممارسة جميع الصلاحيات ما عدى التعيين .

**دولة رئيس المجلس**

وليد بك

**السيد وليد عصفور**

سيدي انا يعتقد انه طالما ان الرئيس هو الذي يعطي نائب المدير التنفيذي كل الصلاحيات او جزء منها معناه هو قادر ان يعطي الصلاحيات بحسب الحاجة ، النص سليم وشكرا .

**دولة رئيس المجلس**

احمد بك الطراونه

**السيد احمد الطراونه**

النص هنا يعطيه صلاحيات كاملة طالما انه على قسم ماذا يؤمنه على الكل . لكن هو الرئيس لا يملك الصلاحية الا بموجب قانون . ماذا كانت الصلاحية الى مدير لا يملكها الا المدير فالاصح ان يقال هنا في حالة غياب المدير التنفيذي ، يعين الرئيس من ينوب عنه من اعضاء الجهاز التنفيذي ليمارس صلاحيات المدير التنفيذي وفقا لما يحدده الرئيس في قراره .

يعني تعطى الصلاحية كلها ، اما ان يعطى كل الصلاحية ، يصبح مدير لانه لو مرض شهرين او ثلاثة او اربعة او ستة يعني يبقى قسم من هذه الصلاحيات لغير مرجع ، تحذف كلمة كلها او جزء ويعطيه الرئيس الصلاحيات .

**دولة رئيس المجلس**

الحاج بدير

**السيد محمد علي بدير**

يا سيدي الحقيقة النص كما ورد بالسادة افضل . ربما الرئيس يريد ان يعطيه بعض الصلاحيات مثلا لا يريد ان يعطيه صلاحية عزل



الموظفين ما هو المانع وربما الغياب يكون يومين او جمعة . ومثلا تفضل السيد عصفور من يتمكن ان يعطي يتمكن ان يقرر فالرئيس بذاته اذا تعرضت اموره لضرورة قد يعطيها لهذا الوكيل او قد يارسها في نفسه .

**دولة رئيس المجلس**

سلمان بك النضاه

**السيد سلمان النضاه**

يا سيدي انا لا ارى ضرورة لتعديل النص يكفي ما دام اعطينا الرئيس حق تفويض صلاحيات المدير كلها او بعضها فهو الذي يقرر حسب مقتضى الحال وحسب المصلحة . لذلك ارى ان يبقى النص كما هو .

**دولة رئيس المجلس**

الدكتور موفق

**الدكتور موفق الفواز**

سيدي انا يعتقد اعطاء الرئيس حق تعيين من يقوم مقام المدير خطأ . يجب ان يكون هنالك ترتيب اداري . فلو كان الرئيس كيبي وعين اصفر واحد في السلم الاداري مكان المدير التنفيذي فهذا خطأ .

**دولة رئيس المجلس**

فاذا انت مع النص كما جاء .

**الدكتور موفق الفواز**

انا لا اعطي صلاحية التعيين للرئيس

**دولة رئيس المجلس**

الاشياء التي يعطيها الرئيس حسب ما يعينه ، جزء منها او كلها .

**الدكتور موفق الفواز**

الانابة يا سيدي الانابه ، عندما يغيب المدير التنفيذي . يعين الرئيس واحد يقوم بمغابه ، يعني لو مرضنا هذا الرئيس كيبي وعين اصفر واحد في السلم الاداري .

**السيد طاهر حكمت**

انا اعتقد ان النص الوارد في القانون ، مشروع القانون هو سليم وبني بالغيات المطلوبة اما النص الوارد من الدكتور موفق الفواز . انه يفرض بالرئيس ان لا يسلم الصلاحية الا لموظف كبير ، وبمعكس ذلك تكون قراراته خاضعة للظمن ومراجعة من قبل الادارة .

**السيد علي البشير**

اؤيد النص كما ورد من الحكومة لان المدير التنفيذي يحتفظ ببعض الصلاحيات الى ان يعود ويفوض جزء منها .

**دولة رئيس المجلس**

ابو هشام

**السيد احمد الطراونه**

عندما يكون صاحب الصلاحية موجود وحاضر يستطيع ان ينيب في بعض صلاحياته اذا نص القانون على ذلك لكن عندما يغيب صاحب الصلاحية وتعطي قسم من صلاحياته القسم الاخر ما يتم به ؟ من هو صاحب الصلاحية ؟ القانون حدد صلاحيات المدير ، اذا كان المدير حاضر واعطاه القانون صلاحية ان ينيب فهو ينيب في بعض الامور ، ويكمل هو الامور الاخرى ولكن عندما يغيب ويغيب في بعض صلاحياته ، الصلاحيات الاخرى المتعلقة بالصندوق من الذي يقوم بها طالما حدد القانون صلاحية كل واحد سواء مجلس الادارة او الرئيس او المدير او اي موظف ، هنا تبقى امور بلا صلاحية وهذه النقطة التي قصدتها ، اما اذا كان موجود فهو يستطيع ان ينيب في بعض صلاحياته لانه هو نفسه موجود ويمارس الصلاحيات الباقية . لكن عندما يغيب ويعطي قسم من الصلاحيات ( الباقي من سيمارسها ) بموجب احكام القانون

**السيد وليد عصفور**

يا سيدي لو اقتنعنا بما تفضل به معالي ابو هشام بنفس الوقت تبقى الصلاحية للرئيس ، لانه تبقى لما يحدده الرئيس من الصلاحية في قراره . فاذا هو يعطي الكل او الجزء ، فاعتقد ان النص سليم وارجو التصويت عليه .

هكذا من الأهل



## دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني  
السيد كمال الدجاني

تحل كل الاشكالات اذا قلنا للموظف الاعلى درجة ، في حالة غياب المدير التنفيذي يقوم الموظف الاعلى درجة من بعده بأعماله .

## دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك



السيد عبد الرؤوف الروابده

الاخوان يفكرون ان الصندوق دائمة حكومية ، هذا ليس بدرجات ومراكز محددة . اعتراضات معالي الاخ احمد الطراونه غير وارده وهو يريد ان يحجز بعض الصلاحيات . لكنه اذا اضطر ان يعطيه بعض الصلاحيات المؤجلة ، لكنه يرغب بتأجيل بعض الصلاحيات لمؤدة المدير الاصيل .

## دولة رئيس المجلس

اذا عاد المجلس للبلاد التي اقرها في الينك (٦٠) بانشاء الدوائر وتعيين مديريها ومؤسسات مالية بموجبها الرئيس ، فعندما يكون الرئيس قائما لا يجوز ان يدير هذه الصلاحيات

الا والرئيس موجود فقد لا يرى ان يعطيه هذه الصلاحيات نظرا لاهميتها . الاستاذ جودت

## السيد جودت السبول

يا سيدي اقترح بقاء النص كما هو ، والتصويت على هذا الاقتراح .

## دولة رئيس المجلس

يعني اعطاء بعض المفاهيم يصبح ضابط . امين بك

## السيد امين شقير

يا سيدي تد يكون من المفيد ان نعود الى بعض المواد التي اقرت فيها بتعلق بصلاحيات مجلس الامناء ... مجلس الامناء صلاحياته تنور في هذا الموضوع . غاذا كانت صلاحيات مجلس الامناء شاملة لكل الامور الخاصة بإدارة هذا الصندوق . فحينئذ يكون من الطبيعي ان يتولى هذا الامر مجلس الامناء مثلاً برئيسه وموضوع اعطاء الصلاحيات او حبسها كلها او اي جزء منها من مرحلة او أكثر . هذا من الاجراءات الدليعية ، حتى المدير حين يعطى الصلاحيات قد تمحز عنه بعض الصلاحيات الى مرحلة من المراحل فشيء طبيعي ان مجلس الامناء مثلاً برئيسه هو الذي يحتفظ بالسلطة الاساسية .

## دولة رئيس المجلس

الان امامنا المادة كما وردت وكما اقرتها اللجنة ولدينا اقتراح من معالي السيد احمد الطراونه وثني عليه بشطب كلمة ( كلها ) او اي جزء منها ويقتصر على صلاحيات المجلس التنفيذي وفقاً لما يتخذه الرئيس من قرار . من يوافق على اقتراح معالي ابو هشام ؟

( المادة ( ١٤ ) الفقرة ( ب ) في حالة غياب المدير التنفيذي يعين الرئيس من ينوب عنه من اعضاء الجهاز التنفيذي ليمارس صلاحيات المدير التنفيذي كلها او اي جزء منها وفقاً لما يحدده الرئيس في قراره ) معالي ابو هشام يرى شطب كلمة ( كلها ) او اي جزء منها ) والاقتصر على وفقاً لما يحدده الرئيس في قراره .

التصويت ، من يوافق على اقتراح معالي ابو هشام ؟

## السيد احمد الطراونه

حتى العبارة الاخيرة كما يقرر الرئيس يعطيه ان يعين المدير التنفيذي دون ان نقول كما يقرر بحالة غياب المدير التنفيذي يكون للرئيس ان يعين مدير بدلاً منه يتولى هذا المدير المنتخب صلاحيات المدير الذي غادر . لانه قد يكون المدير مريض ، يغيب ستة اشهر ، يأتي ويقسم الصلاحيات على خمس مدراء .

## دولة رئيس المجلس

الاخوان شرحوا الحكمة من القول في كلها او جزء منها . يعني في حكمة وراء هذا التحفظ.

## السيد احمد الطراونه

( متاعماً ) اي تحفظ ؟

## دولة رئيس المجلس

التحفظ هو ان لا يعطى كل الصلاحيات ان يعزل او يعين موظفين .

## السيد احمد الطراونه

هذا صحيح - لكن القصة هي - المفروض ان هذا الصندوق فيه موظفين . كما عيننا الموظفين ككثرت فيهم الكفاءة وعلى الاقل في موظف ثاني بعد المدير يأتي مباشرة الا اذا عيننا المدير لوحدته والاذنة بعينه يعني ما في ولا موظف . لكن عندما يكون في كفاءة ونريد ان نعين مدير ممكن ان يكون المدير مريض ويغيب سنة ، يقسم صلاحياته بحسب ما يريد الرئيس على ثلاث او اربع اشخاص . لانه في المادة التي قبلها تعين انه يوجد المدير التنفيذي صلاحيات . هذه الصلاحيات يجب ان يتولاها شخص واحد وليس عدد من الأشخاص . او نعطيه نصف الصلاحية ولا نعطيه النصف الآخر . ما وثقتا به في قسم من صلاحيات المدير ننق به في القسم الآخر . والا لا توكل له الامر ابداً .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك

## السيد طاهر حكمت

تتملة نظام . ان معالي احمد الطراونه تكلم أربع مرات وهذا غير جائز .

## دولة رئيس المجلس

للتقترح معالي ابو هشام من يوافق عليه ؟ ثم يتبع الاقتراح .

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ١٤ كما وردت

## الجيبع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ( ١٥ )

المادة ١٥ - للمجلس ان يوافق على انتساب اعضاء للصندوق وتحدد رسوم الانتساب وشروطه بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٥ )

## الجيبع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ١٦ - يعنى الصندوق من جيبع الضرائب والرسوم والموائد الحكومية والبلدية ورسوم طوابيع الواردات .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٦ )

## الجيبع :

موافقون .

## السيدة المقررة

المادة ( ١٧ )

المادة ١٧ - يسمح لاي شخص طبيعي او معنوي مقيم في المملكة بتزويل مبلغ التبرعات الذي دفعه للصندوق خلال السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير من دخله الخاضع لضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به ، بشرط ان لا يتجاوز المبلغ الذي يتم تزويله على هذا الوجه عن ( ٢٥ ٪ ) خمسة وعشرون بالمائة من ذلك الدخل ، وان لا يسمح بتدوير اي مبلغ من التبرعات على تلك السنة الى اية سنة اخرى .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٧ )

## الجيبع :

موافقون .

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ كمال

## السيد كمال الدجاني

انا اعتقد في هذه المادة يجب ان يسمح

تلتون ضريبة الدخل لانتا نضع في القانون شغل

هكذا من الأهل

( هيك ) انه بقدر الانسان يوصل لنتيجة . بكل قانون نضع شغلنا يشار اليها في قانون آخر .

#### دولة رئيس المجلس

يا سيدي هذا مطلوب من الحكومة وليس منا طاهر بك

#### السيد طاهر حكمت

قانون ضريبة الدخل يحتوي على نص يجيز فيه لمجلس الوزراء ان يعتبر ان اي تبرع مقدم الى هيئة خيرية مسمى من الضريبة ولذلك نسلا لزوم للنص في هذا القانون على هذه المادة .

#### دولة رئيس المجلس

السيدة المقررة

#### السيدة المقررة

السبب في ايراد هذا النص انه في قانون ضريبة الدخل يجب ان يطلب من الحكومة الموافقة على كل حالة — وهذا يصبح شيء عسير .

#### دولة رئيس المجلس

معالي وزير العمل

#### السيد وزير العمل

#### عصام العجلوني

في الحقيقة مجلس الوزراء يعطي الحق بالاغفاء ويملك هذا في مؤسسة معينة وهو سبيل في دعينا هذا المعنى هو الذي تفضل.

#### دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك الطراونه

#### السيد احمد الطراونه

قانون ضريبة الدخل ينص على خصم ٢٥٪ من التبرعات من الدخل الخاضع للضريبة . فهل المقصود من هذه المادة هنا . ان هذه الـ ٢٥٪ ينفرد فيها مجلس الصندوق دون ان تضاف الي بقية التبرعات الاخرى التي تبرع بها الشخص ام لا . لانه يجوز ان احدا تبرع من دخله بـ ٢٠٪ من دخله لمؤسسات ثمانية . ويتبرع من الـ ٢٥٪ من كامل الدخل او ان مجموع ما للصندوق وما لغير الصندوق لا يتجاوز الـ ٢٥٪ لانه هنا سيكون جدال . الذي ورد هنا كان الـ ٢٥٪ لو دفع مبلغ ينزل له ٢٥٪ من دخله بصرف النظر عن النص الوارد في قانون ضريبة الدخل . ارجو ان تفسر هذه النقطة . اولاً معالي وزير المالية باعتبار ضريبة الدخل ومعالي وزير العمل . لانه سيوجد تناقض بين قانون ضريبة الدخل وهذه المادة في هذا القانون .

#### دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

#### السيد وزير المالية

#### محمد الديباس

النص في قانون ضريبة الدخل — فيما يتعلق بالخلايا الانتسابية — ان لا يتجاوز في السنة ٢٥٪ من دخله و ٢٥٪ هي الغاية .

#### السيد احمد الطراونه

النص الموجود عندنا الـ ٢٥٪ لغايات الصندوق طبعاً هناك من يخالفوا في هذا الموضوع لكي يبنى رأيي بشكل واضح . الـ ٢٥٪ هنا . ضريبة الدخل هو شريطة ان لا يتجاوز المبلغ الذي يتم تنزيله على هذا الوجه ٢٥٪ فهنا انفرد هذا القانون بـ ٢٥٪ لوحده .

#### دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

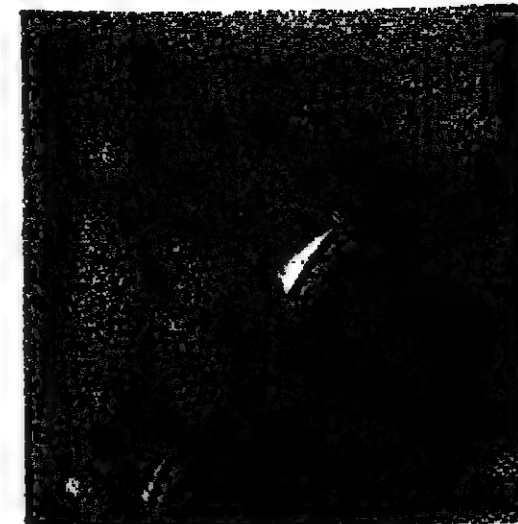
#### السيد وزير المالية

#### محمد الديباس

المقصود هو من اراد ان يتبرع لهذا الصندوق محصور بـ ٢٥٪ من غنة واحدة محصور بهذا الصندوق . لكن من اراد ان يتبرع من ثلثات متعددة فهو غير محصور بهتل هذه التبرعات .

#### دولة رئيس المجلس

سلمان بك



السيد سلمان القضاة

يا سيدي ما دام الغاية هو ان يساعد هذه المؤسسة الخيرية يدخل في نطاق التبرعات التي

#### دولة رئيس المجلس

أبو هشام

#### السيد احمد الطراونه

حول المادة التي ذكرناها ، اقترح اقتراح . بصرف النظر عن القانون . انا ابراهيم ان ينفرد هذا القانون بتنزيل لا علاقة له بقانون ضريبة الدخل وان تكون الـ ٢٥٪ من المبالغ المدفوعة للصندوق بصرف النظر من قانون ضريبة الدخل المعلة . يعني هذا اقتراح .

#### دولة رئيس المجلس

وليد بك

#### السيد وليد عصفور

سيدي كان مفهومي لهذه المادة بالفصل كما ذكر معالي ابو هشام بان ينفرد هذا الصندوق بـ ٢٥٪ الهدف هو التشجيع على التبرع لهذا الصندوق . المقصود ان يتولى الرماية . كجميع الجمعيات الخيرية في هذا البلد .

#### دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

#### السيد طاهر حكمت

يا سيدي يجب ان لا يخرج هذا القانون والاعفاءات التي تمنح لمديره عن القواعد العامة ولا يجوز اطلاقاً ان تعنى كابل قيمة التبرعات مهما كان اعترازا يبدى ما يقدمه الصندوق . الموضوع ليس موضوعاً عاطفياً ، انه موضوع مالي يتوجب على الحكومة حماية مصادر ضريبة دخلها الحقيقية .

#### دولة رئيس المجلس

الحاج بدير

#### السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، الحقيقة لا اعرف لماذا نحن مختلفين ( عليها ) كثير ، اولاً — ورد في المادة التي بعدها وقالت اذا انفي الصندوق عائد للحكومة — ليس كل الاختلاف طاملاً هو للحكومة ومنها واليها . فالتشجيع في هذا الموضوع يعتبر تشجيع في محله واعتقد ورود المادة كما وردت مناسب جداً وارجو ان يصوت عليها .

تنزل من الدخل وضمن القانون الذي يحدده قانون ضريبة الدخل . غاري ان يضاف الى مطلع المادة ( ١٧ ) انه مع مراعاة احكام قانون ضريبة الدخل نشطب كلمة ٢٥٪ وعندها يتقيدوا بالنص — تصبح مجموع التبرعات التي يعيها معالي وزير المالية .

#### دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

#### السيد طاهر حكمت

ارجو ان يستقدم قانون ضريبة الدخل استكمالاً للبناتشة حسب المواد الحقيقية .

#### دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها .

#### السيدة المقررة

المادة ( ١٨ )

المادة ١٨ — اذا انفي الصندوق —ؤول ملكية جميع امواله وحقوقه والتزاماته لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

#### دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٨ ) هل يوافق المجلس عليها ؟

#### الجميع :

موافقون .

#### السيدة المقررة

المادة ( ١٩ )

المادة ١٩ — للمجلس ان يصدر التعليمات واللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والادارية في الصندوق بما في ذلك شؤون الموظفين والمستخدمين فيه .

#### دولة رئيس المجلس

المادة ١٩ هل يوافق المجلس عليها كما تليت

#### الجميع :

موافقون .

#### السيدة المقررة

المادة ( ٢٠ )

المادة ٢٠ — لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

#### دولة رئيس المجلس

المادة ( ٢٠ )

#### الجميع :

موافقون .

#### السيدة المقررة

المادة ( ٢١ ) ....

هكذا من الأهل



## دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية  
السيد وزير المالية  
محمد الدباس

مع الاحترام للاحظاظ الاعضاء ، فيما يتعلق بمقدار الاعفاء المطلوب للصندوق ، القانون العام اعطى الصلاحية بموجب نص ان يعنى الطالب ٢٥٪ من دخل اي مواطن خاضع لضريبة الدخل . اذا اردنا ان نبرز هذا الصندوق او المؤسسات الخيرية لنص خاص . الحقيقة يكون تجاوز على القواعد العامة يجب ان لا يكون ذلك على حساب خزينة الدولة ، ارجو ان يكون النص متفقا مع ما ورد في قانون ضريبة الدخل وهو الذي يسمح بدفع ٢٥٪ .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك



السيد طاهر حكمت

اذا سمح لي ان اقرأ المادة ( ١٠ ) من قانون ضريبة الدخل ، لاننا نرى انها تستغرق كل ما هو مذكور في المادة الواردة في القانون « المادة ( ١٠ ) في قانون ضريبة الدخل : يسمح لاي شخص مقيم تنزير اي مبلغ دفعه خلال السنة السابقة لسنة التوزيع . كثير من المقاصد خيرية او انسانية صرحت في الملة . اذا اقر مجلس الوزراء هذه الصفة الخيرية او الانسانية من الدخل الخاضع للضريبة المقدر وفقاً لاحكام هذا القانون ويشتط في ذلك ان لا يسمح باجراء

اي تنفيذ من مجموع الدخل الخاضع للضريبة مقابل مجموع التبرعات يتجاوز مقداره ربع دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة قبل اجراء التنزيلات المنصوص عنها في هذه المادة » . واعتقد ان هذه المادة نفي بالمطلوب ولا داعي لابرادها في نفس النص ، واقتراح شطب هذه المادة .

## دولة رئيس المجلس

ولا خلاف عن وجود التصديق بنسب القانون المسموع .

## السيدة المقررة

اود ان استوضح بصلب المادة التي قرأت الان بالنص الذي يتول اذا وافق مجلس الوزراء على ان هذه المؤسسة تبرعها اذا اهدفت خيرية اذا لم ينص في هذا القانون على هذه المادة النص عليها هنا هو موافقة الحكومة .

## دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

## دولة رئيس الوزراء

الواقع صدر قرار من مجلس الوزراء سابقا

## دولة رئيس المجلس

يعني تعطى هذه الصفة .

معالي ابو هشام

## السيد احمد الطراونه

يا سيدي التصديق من البحث ان يكون هذا القانون واضح وان لا يكون في اشكالات لا لضريبة الدخل ولا للصندوق . هنا يجب ان نضع القانون بشكل واضح . السؤال الذي اعطيتك هل الـ ٢٥٪ الواردة في هذا القانون هي الواردة في ضريبة الدخل . فلا يوجد ضرورة لوضعها في هذا القانون . اما اذا وضعت في هذا القانون فليكن معلوم لجميع الاخوان ، هذا رأي ، ان الـ ٢٥٪ في هذا القانون ليس لها علاقة في الـ ٢٥٪ في ضريبة الدخل .

## دولة رئيس المجلس

سلمان بك

## السيد سلمان القضاة

يا سيدي ، ما دام الهدف هو التشجيع على التبرع اولا هذا الصندوق ، الفرق بين ما نص عليه في قانون ضريبة الدخل : يعني تاتون

## دولة رئيس المجلس

الدكتور ملخص  
الدكتور زهير ملخص

يا سيدي ، اعتقد نحل القضية اذا شطبنا فقط سطر ٤ ، نقول : من دخله الخاضع لضريبة الدخل يقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به ، نشطب بقية الى وان لا يسمح بتدوير اي مبلغ من تلك التبرعات من تلك السنة الى اي سنة اخرى . فقط الى هنا ، طغي شريطة ان لا يتجاوز المبلغ الذي يتم تنزيره عن هذا الوجه ٢٥٪ .



## دولة رئيس المجلس

نحن نريد ان نصل لشيء بقناعة المجلس والموافقة عليه .

## السيدة المقررة

سيدي الرئيس اود ان اسأل الاخوة القانونيين ابها اريد ان نذكر ونشر في هذا القانون يقتضى احكام هذا القانون الى الاعفاء بموجب مقتضى قانون ضريبة الدخل حسب ما تفضل الدكتور زهير حفاظا على انه هذا في موافقة عليه من مجلس الوزراء ويصبح القانون كاملا . يعني نحن كل ما نريد ان ياتي القانون كاملا ولمصلحة العمل .

## دولة رئيس المجلس

الحقيقة دولة الرئيس المؤسسة هذه ان تصوف هذا القانون في الغالب ، يعني ان تقدمه للتبرعين والواهبين بان الدولة الاردنية بمن السابعة والمعدلة تعطى .

ضريبة الدخل يتطلب ان يصدر قرار من مجلس الوزراء يقول ان المؤسسة الثلاثية مؤسسة خيرية وبالتالي التبرعات تخضع اليها ضمن احكام المادة ( ١٠ ) من قانون ضريبة الدخل . فانا يقول ( بلاش ) نضع ٢٥٪ ونضع في مطلع المادة لعمود واكرر اقتراحي مع مراعاة احكام قانون ضريبة الدخل ، يسمح لكذا ، او تمتد هذه المؤسسة مؤسسة خيرية لغايات قانون ضريبة الدخل ايضا ( وينطلع من كل هالمبلة - بلاش كل يوم نطلع قرار مجلس وزراء ) .

## دولة رئيس المجلس

## دولة الرئيس

المادة تأخذ نقاش ليس له ضروره . انما قلت صدر قرار مجلس الوزراء ومعمول به حاليا في مطلع القانون في نص . المسألة مغطاة بالقانون فلجد انها فيها تكرار - التكرار في قوانين ضريبة الدخل وفي القوانين مروض ان لا تكون .

## دولة رئيس المجلس

يقترح شطب المادة بالنسبة لما قرأ من قانون ضريبة الدخل وكما اوضح دولة الرئيس . منح هذه الصفة لهذه المؤسسة . وترى الحكومة انه لا لزوم لهذه المادة الذي تقصده ان يكون القانون واضح والحكومة وضحت اذا بقيت هذا تعطي تناقض لقانون ضريبة الدخل .

## دولة رئيس المجلس

## معالي احمد بك

السيد احمد الطراونه  
هذه ليست الرابعة . هذه بناما على طلب الرئيس ، الواقع انما الذي قصدته ان يكون القانون واضح لكي لا يوجد اشكال لا للصندوق ولا لضريبة الدخل . الحكومة وضحت هذا الشيء يعني طلعنا بنتيجة ان تبقى الـ ٢٥٪ وارادة في هذا القانون .

## دولة رئيس المجلس

ان تحدث المادة .

## السيد احمد الطراونه

وهذا تصدي انه حتى تكون الاجوز واضحة لانه اذا بقيت هناك تعطي مغايضة لقانون ضريبة الدخل . مع العلم انه انما راغب ( حاب ) يساعد الصندوق . لكن ان لا نخرط في القوانين وفي وضعها .

هكذا من الأهل



دولة رئيس الوزراء

إذا سمح لي دولة الرئيس هذا للمقيمين وللواطنين الأردنيين . فذلك صدر قرار من مجلس الوزراء وانتهى الآن جميع التبرعات التي حصلت عليها تقدموا أصحابها واستلموا . القوانين لا يجوز فيها اللغو والتكرار . يجب أن تكون القوانين منظمة ومتسجمة مع القوانين الأخرى .

دولة رئيس المجلس وليد بك

السيد وليد مصفور

التي على اقتراح الدكتور زهير .

دولة رئيس المجلس علي بك

السيد علي البشير

يا سيدي ما دام الفايات الواردة في المادة ( ١٦ ) قد وجدت في قانون ضريبة الدخل . لذلك لا حاجة لهذه المادة . ولذلك الخوف ذاك ولظنك ينفي قانون ضريبة الدخل الخالي من هذه الأخطاء . لذلك على اقتراح الأستاذ طاهر حكمت .



دولة رئيس المجلس

عبد الله أخو أرشيد

السيد عبد الله أخو أرشيد

تكرار المارح ليس لغوا . ما دام مشروع حمزي والمقنونة ضريبة على جميع المواطنين . لذلك الخوف ذاك ولظنك ينفي قانون ضريبة الدخل الخالي من هذه الأخطاء . لذلك على اقتراح الأستاذ طاهر حكمت .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يكون للكلبات والمبارات التالية حينها وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الصندوق : صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني .  
المجلس : مجلس أبناء الصندوق .  
الرئيس : رئيس المجلس .  
المدير التنفيذي : المدير التنفيذي للصندوق .

المادة ٣ - ١ - يؤسس في المملكة صندوق يسمى ( صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ) ، يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة أن يقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود وحقوق التملك والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بالإجراءات القضائية وأن ينيب عنه أي محام أو وكيل آخر يوكله لذلك الغرض .

ب - يعتبر الصندوق مؤسسة وطنية غير حكومية ، ويكون مركزه الرئيسي في عمان وله أن ينشئ فروعاً ومكاتب له في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٤ - ١ - يعمل الصندوق على المساهمة في دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي في المملكة في جميع المجالات الاجتماعية وبالوسائل المتوفرة لديه .

ب - للصندوق بقرار من المجلس أن ينتسب إلى أي هيئة عربية أو دولية ذات أهداف مماثلة لأهدافه .

المادة ٥ - تتكون موارد الصندوق المالية من:

١ - رسوم الاشتراكات السنوية .  
ب - الدعم المالي من أية جهة أو مؤسسة محلية أو عربية أو دولية .

السيد طاهر حكمت  
القوانين ليس من هدفها التشجيع . التشجيع يكون من طريق وسائل الأعلام والنشرات التي يصدرها الصندوق . ونحن ننزه القوانين عن أن تكون ما يذكر فيها غايتها . نرجو العودة إلى اقتراحي وهو اقتراح مثنى عليه بنص المادة بكليلها . وهو اقتراح مقدم على أي اقتراح آخر وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيدة المقررة - كلمة أخيرة .

السيدة المقررة  
سيدي الرئيس - توضيح دولة الرئيس على ما تفصلت به من إيضاح بأن هذا القانون سيستلزم منه في الحالات الخارجة - والهدف منها ، ما أود أن أقوله أنه ليس في غايتها المتبرع الخارجي وإنما لا علاقة بأن الحكومة الأردنية تشجع هذا الصندوق وتعني المتبرع أيضاً من كل الضريبة . يعني الغاية منه هو تشجيع الفائدة لأعلامهم بالأعفاء .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، إذا لدينا الآن نص بقرار اللجنة الاجتماعية حول المادة ( ١٧ ) . جاء اقتراح الأخ طاهر بك بشطب هذه المادة ، وفي على هذا الاقتراح أي المادة ( ١٧ ) من يوافق على ذلك ؟ فإذا شطب هذه المادة - كل التوضيحات دليل على أن حكمها موجود بالقانون وفي روح القانون بجموعته .

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

معالي كمال بك

السيد كمال الحجاني

الوقت ليس مملوك حق إضافة ربح الأموال المتقولة وغير المتقولة أو الموقوفة عليه ، إضافة الموقوفة عليه .

دولة رئيس المجلس

الجميع بجموعته

الجميع :

وهذا نص القانون كما توافق عليه .

هكذا من الأهل



ج - ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أو يستثمرها الصندوق أو الموقوفة عليه .  
د - ريع المشاريع والنشاطات التي يمارسها الصندوق .

هـ - الصirements والهبات الشخصية .  
و - أية أموال تقدم اليه من مصادر أخرى يوافق عليها المجلس .

المادة ٦ - للصندوق موازنته المستقلة الخاصة به يصادق عليها المجلس وتخصم لرقابته المادة ٧ - ١ - مع مراعاة أحكام المادة (٨) من هذا القانون ، يتولى إدارة الصندوق مجلس أمناء ويتألف من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل مدهم عن عشرة ولا يزيد من أربعة عشر عضواً .  
ب - يعين رئيس المجلس بأرادة ملكية سامية .

ج - يعين أعضاء المجلس بأرادة ملكية سامية بتسليم من رئيس الوزراء بناء على توصية الرئيس ويكون التعيين لمدة ثلاث سنوات على أن يكون وزير العمل / الشؤون الاجتماعية بحكم منصبه الوزاري أحد أعضاء المجلس .

د - يشترط في عضو المجلس أن يكون أردني الجنسية وتتوافر فيه الخبرة والكفاءة وحسن السيرة ، ولديه القدرة على القيام بالمسؤوليات المنوطة به في سبيل تحقيق أهداف الصندوق .

هـ - تنتهي عضوية العضو في المجلس إذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون مذر يقبله المجلس أو إذا فقد أحد شروط العضوية .  
و - ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس ويمارس جميع صلاحيات الرئيس في حالة غيابيه .

المادة ٨ - إلى أن يتم تعيين رئيس وأعضاء المجلس يستمر مجلس أمناء الصندوق القائم عند نفاذ هذا القانون في ممارسة جميع الصلاحيات المخولة للمجلس بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٩ - نشاط المجلس المهام والصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبها في ذلك .

١ - رسم السامية العامة للصندوق .

ب - أقرار البرامج المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر محلياً وعربياً ودولياً ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية .

ج - أقرار الاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفاً فيها .

د - مناقشة وإقرار ما يقدمه له الجهاز التنفيذي من توصيات تتعلق بمشاريع وبرامج عمل الصندوق .

هـ - مناقشة مشروع الموازنة السنوية وإقرارها .

و - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق وإقرارها .

ز - أعداد مشاريع الأنظمة اللازمة .

ح - تعيين مدقق حسابات قانوني للصندوق وتعيين البنك أو البنوك التي يتعامل معها الصندوق .

المادة ١٠ - يجتمع المجلس بدموة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة على الأقل كل شهرين أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور أكثرية أعضائه شريطة أن يكون الرئيس أو نائبه أحدهم وتتخذ قرارات المجلس بالإجماع أو بأكثرية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١١ - للمجلس أن يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه بالمعد الذي يقرره لتتولى ممارسة الصلاحيات التي يحددها المجلس لها .

المادة ١٢ - يمارس الرئيس الصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها في ذلك لتلخيص الصندوق أمام جميع الجهات والهيئات والمؤسسات وتوقيع العقود نيابة عن الصندوق .

المادة ١٣ - ١ - يعين المدير التنفيذي ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية بقرار من المجلس بناء على تشييع الرئيس .

ب - يمارس المدير التنفيذي الصلاحيات والمسؤوليات المخولة اليه بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها في ذلك ما يلي :

١ - إدارة الجهاز التنفيذي للصندوق

والإشراف على جميع أعماله ونشاطاته وتوجيه العاملين في مختلف وحداته الإدارية .

٢ - الإشراف على الأمور المالية المتعلقة بالصندوق .

٣ - أعداد الحسابات السنوية الختامية وتقديمها للمجلس .

٤ - وضع مشروع الموازنة وتقديمه للمجلس لاتقراره .

٥ - وضع التوصيات حول المشاريع وبرامج العمل في الصندوق ورسمها للمجلس لاتقرارها .

٦ - إنشاء الدوائر والاقسام في الصندوق وتعيين المديرين والرؤساء لها والموظفين أو دمجها بموافقة الرئيس .

المادة ١٤ - ١ - المدير التنفيذي أو من ينوبه خطياً هو آمر الصرف في الصندوق وفقاً لموازنة الصندوق .

ب - في حالة غياب المدير التنفيذي ، يعين الرئيس من ينوب عنه من أعضاء الجهاز التنفيذي ليمارس صلاحيات المدير التنفيذي كلها أو أي جزء منها وفقاً لما يحدده الرئيس في قراره .

المادة ١٥ - للمجلس أن يوافق على انتساب أعضاء للصندوق وتحدد رسوم الانتساب وشروطه بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ١٦ - يعنى الصندوق من جميع الضرائب والرسوم والموائد الحكومية والبلدية ورسوم طوابع الواردات .

المادة ١٧ - إذا أقرر الصندوق قبول ملكية جميع أمواله وحقوقه والتزاماته لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ١٨ - للمجلس أن يصدر التعليمات واللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية في الصندوق بما في ذلك شؤون الموظفين والمستخدمين .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس  
المادة التي تليها . عدنان بك

السيدة المقررة

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والتربوية في الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس الموافق ١٩٧٨/١١/٢٣ بحضور مقرر اللجنة السيدة انعام المفتي والأعضاء السيدة وداد بولس والسادة معالي السيد محمد الفرحان العبيدات وسعادة الدكتور كارلوس ديمس وسعادة الدكتور محمد أحمد ربيع .

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٧٨ وافتت عليه كما ورد من الحكومة .  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها .

اللجنة الاجتماعية والتربوية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة .

الجيب :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

أعين بك

السيد أمين شقم

لا يجوز هذا - المرسوم أن يعرض القانون صحيح اللجنة القانونية نسبت الموافقة عليه إنما من المرسوم أن يطرح للجنة المختصة . وافتت عليه أو أوصت بقبوله . المرسوم أن يعرض على المجلس .

السيدة المقررة

الاسباب الموجبة لهذا القانون .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية

الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٧٨ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأساسي كقانون واحد ، ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هذا من المجلد

**دولة رئيس المجلس**  
موافق المجلس على المادة ٢  
**الجميع :**  
موافقون .

**قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨**  
**قانون معدل لقانون مجيع اللغة العربية**  
**الأردني**

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مجيع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٧٨ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الأصلي بأضافة الفقرة ( ج ) التالية إليها : -  
ج - يتمتع المجمع بالامعاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ٢١ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
المادة ٢١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية واللوازم ومقاولات الاشتغال وشؤون الموظفين والمستخدمين .  
امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
**احمد السوي**

**السيدة المقررة**  
المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الأصلي بأضافة الفقرة ( ج ) التالية إليها : -  
ج - يتمتع المجمع بالامعاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

**دولة رئيس المجلس**  
هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

**الجميع :**  
موافقون .

**السيدة المقررة**  
المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ٢١ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية واللوازم ومقاولات الاشتغال وشؤون الموظفين والمستخدمين .

**دولة رئيس المجلس**  
هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

**الجميع :**  
موافقون .

**دولة رئيس المجلس**  
القانون بمجموعه

**الجميع :**  
موافقون .

وهذا هو نص القانون بالصيغة النهائية .

**دولة رئيس المجلس**  
اللجنة المالية - معالي مقرر اللجنة المالية

مقرر اللجنة المالية والادارية  
**معالي محمد الفرمان العبيدات**

**قرار رقم ( ٥ )**

اجتمعت اللجنة المالية والادارية الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٧٨/١١/١٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وحضور اصحاب المعالي والسعادة مقرر اللجنة محمد الفرمان العبيدات - وعبد الجيد حجازي - ومدوح الصرايره - محمد علي بديير .

وتغيب عن الجلسة السادة عبد الوهاب المجالي ووليد مصور .

ونظرت في قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية المحال عليها من المجلس وبعد الدراسة والمناقشة قررت الموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع بعض التعديلات التالية :

١ - اضافة: مبرة ( او معنوي ) بعد مبرة اي شخص طبيعي الواردة في تعريف الشخص الواقع في المادة الثانية .

٢ - اضافة حرف ( او ) بعد كلمة مباشرة الواردة في البند الأخير من المادة الثالثة فقرة ( ا ) وتوضي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قراره.

**اللجنة المالية والادارية**

**الجميع :**  
موافقون .

**السيد المقرر**  
وهذا نص القانون .  
قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨  
قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**دولة رئيس المجلس**  
هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

**الجميع :**  
موافقون .

**السيد المقرر**  
المادة ٢ - يكون للمكاتب والعبارات التالية

حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها لئلا الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

البلدية : اي بلدية او مجلس قروي باستثناء لائحة العاصمة .

المجلس البلدي : مجلس اي بلدية او اللجنة البلدية او المجلس القروي .

رئيس البلدية : رئيس المجلس البلدي او من يوفسه .

المنطقة البلدية : حدود منطقة البلدية التنظيمية باستثناء المنطقة الواقعة داخل حدود لائحة العاصمة البلدية والتنظيمية .

المهنة : اي مهنة خاضعة للتسجيل في نقابة مهنية بموجب قانون خاص بما في ذلك مهنة المحاماة والهندسة والطب البشري والبيطري وطب الاسنان والصناعة والهندسة الزراعية والجيولوجية واية مهنة مماثلة .

الشخص : اي شخص طبيعي .

المكتب المهني : المكان الذي يمارس فيه الشخص اي مهنة من المهن المشمولة باحكام هذا القانون لمصلحته او يعمل لحساب الغير .

**دولة رئيس المجلس**  
اضافة كلمة : والبيطري قبل يوافق المجلس

**الجميع :**  
موافقون .

**السيد المقرر**  
المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ٢١ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية واللوازم ومقاولات الاشتغال وشؤون الموظفين والمستخدمين .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
**احمد السوي**

**السيد المقرر**  
المادة ٣ - ١ - تطبيق احكام قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٧٧ واي قانون اخر يعله او يحل محله على كل شخص يمارس مهنة في مكتب مهني في المنطقة البلدية وتحصل منه ما نسبته ( ٧٥ ٪ ) من الرسوم المبينة فيه لصلحة البلدية في بلديات الفئة الاولى و ( ٥٠ ٪ ) من تلك الرسوم في بلديات الفئة الثانية وذلك حسب تصنيف فئات البلديات بموجب قانون رخص المهن المعمول به ، ويجوز دفعها مباشرة بواسطة النقابة المختصة .

**دولة رئيس المجلس**  
الدكتور عيسى القسوس

تشجيعا للخدمات في مناطق غير مناطق عمان يجب ان يكون ٥٠ ٪ لخارج عمان و ٢٥ ٪ للمناطق الاخرى انا اقترح ان تكون ٥٠ ٪ بدلا من ٧٥ ٪ .

**دولة رئيس المجلس**  
معالي الوزير .

**السيد وزير البلديات**  
ابراهيم ايبوب

الحقيقة المبلغ الذي يجب في عمان من مركز الطبيب ٢٠ دينار .

**دولة رئيس المجلس**  
الدكتور عيسى ، توضيح معالي الوزير

كافي .

**الدكتور عيسى القسوس**  
اقول يجب ان يكون في المناطق النصف اقل من عمان . في بالنسبة للاطباء ( الي يفتحوا

مبادات خارج عمان لكن بدنا بالنسبة للمبادات الي داخل عمان ) هي قضية نسبية وليست قضية مبدأ .

**دولة رئيس المجلس**  
يعني الدكتور - نضع اقتراحك للتصويت

**الدكتور عيسى القسوس**  
نعم .

**دولة رئيس المجلس**  
من يؤيد اقتراح الدكتور عيسى

**دولة رئيس المجلس**  
نظرا لانتشار

الي بعده

هكذا من الأهل



ج - تخصص محكمة البلدية أو المحكمة القضائية المختصة في المناطق البلدية التي لا توجد فيها محكمة بلدية بالنظر والحكم في المخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا القانون .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء يكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

ب - عند تنفيذ أحكام الفقرة (١) من هذه المادة يمارس رئيس البلدية صلاحيات الأمين المنصوص عليها في ( قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لخدمة مبان ) رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ ج - تخصص محكمة البلدية أو المحكمة القضائية المختصة في المناطق البلدية التي لا توجد فيها محكمة بلدية بالنظر والحكم في المخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا القانون .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء يكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

الفقرة ب و ج

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الفانسون بجموعه

الجميع :

موافقون .

وهذا هو نص القانون بالشكل النهائي

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في

المناطق البلدية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها انفاً الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

البلدية : اي بلدية أو مجلس قروي باستثناء امانة العاصمة .

المجلس البلدي : مجلس أي بلدية أو اللجنة البلدية أو المجلس القروي .

رئيس البلدية : رئيس المجلس البلدي أو من يوفضه .

المنطقة البلدية : حدود منطقة البلدية التنظيمية باستثناء المنطقة الواقعة داخل حدود امانة العاصمة البلدية والتنظيمية .

المهنة : اي مهنة خاضعة للتسجيل في نقابة مهنية بموجب قانون خاص بما في ذلك مهنة الحلباء والصيدلة والهندسة الزراعية والجيولوجية واية مهنة مماثلة .

الشخص : أي شخص طبيعي أو معنوي . المكتب المهني : المكان الذي يمارس فيه الشخص أي مهنة من المهن المشمولة بأحكام هذا القانون لمصلحته أو يعمل لحساب الغير .

المادة ٣ - ١ - تطبق أحكام قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لخدمة مبان رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ وأي قانون آخر يعمل على يحل محله على كل شخص يمارس مهنة في مكتب مهني في المنطقة البلدية وتحصل منه ما نسبته ( ٧٥٪ ) من الرسوم المبينة فيه لمصلحة البلدية في بلديات الفئة الأولى و ( ٥٠٪ ) من تلك الرسوم في بلديات الفئة الثانية وذلك حسب تصنيف ثلاث البلديات بموجب قانون رخص المهن المعمول به ، ويجوز دفعها مباشرة أو بواسطة النقابة المختصة .

ب - عند تنفيذ أحكام الفقرة (١) من هذه المادة يمارس رئيس البلدية صلاحيات الأمين المنصوص عليها في ( قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لخدمة مبان ) رقم (٧) لسنة ١٩٧٧

٦ - مقررات اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

اللجنة القانونية - مقرر اللجنة القانونية

سلطان بك

(١)

السيد المقرر

سلطان القضاء

قرار رقم ( ١٥ )

اجتمعت اللجنة القانونية في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/١١/٢٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد كمال الدجاني وحضور مقرر اللجنة معالي السيد سلطان القضاء والإمضاء معالي السيد أحمد الطراونة والسيدة نائبة الرئيسة - وأصحاب السعادة السادة :

جودت السبول - عبد الله اخو ارشيدة ،

وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

يلى نص القانون

السيد المقرر

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون هيئة الاتصالات الخاصة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون هيئة الاتصالات الخاصة لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها انفاً ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير : وزير الدفاع .

الهيئة : هيئة الاتصالات الخاصة للمؤسسة

بمقتضى هذا القانون .

المجلس : مجلس إدارة الهيئة .

الرئيس : رئيس المجلس .

المدير العام : مدير عام الهيئة .

الشبكات : شبكات الاتصالات الميكروية وما يتفرع عنها أو يتصل بها مباشرة من وسائل

اتصالات هاتفية أو لاسلكية .

دولة رئيس المجلس

المادة الأولى والثانية

الجميع :

موافقون .

السيد المقرر

المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة هيئة تسمى ( هيئة الاتصالات الخاصة ) تتمتع بشخصية اعتبارية يمثلها الرئيس ذات استقلال معالي وإداري ولها أن تقاضي وتقاضى وأن تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها وأن تنسب منها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام أو أي شخص آخر تعينه لهذه الغاية .

ب - ترتبط الهيئة بوزير الدفاع ويكون مركزها عمان ولها حق تأسيس مروع في داخل المملكة .

دولة رئيس المجلس

نائب بك السند

واعترض من اعضاء اللجنة معالي السيد عبد المجيد الشريدة وسعادة السيد طاهر حكمت

وقد حضر الاجتماع معالي وزير المواصلات الدكتور سعيد التل وعطوفة رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء السيد عيسى طماش وعطوفة مدير عام مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية المهندس السيد محمد شاهد اسماعيل ومندوبين من القيادة العامة للقوات المسلحة العقيد محمد البطاينة والعقيد محمد خريس والنقيب السيد حفظ امين ونظرت اللجنة في مشروع قانون هيئة الاتصالات الخاصة لسنة ١٩٧٨ - وقد تبنت اللجنة مذكرة مشتركة من المدير العام للمؤسسة السلوكية واللاسلكية والمستشار القانوني للقوات المسلحة وتضمنت بعض الايضاحات وبعد دراسة مشروع القانون المذكور قررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة الموقرة مع اجراء بعض التعديلات التالية :

اولا : المادة الرابعة - استبدال كلمة ( مشاريع ) بكلمة ( مشروع ) ( حتى يصدر هذا الشروع بالذات ) .

ثانيا : المادة عشرة فقرة ( ح ) يضاف الى اخرها جملة ( الخاصة بهذا المشروع ) .

المادة عشرة فقرة ( ط ) اضافة جملة ( الخاصة بهذا المشروع ) بعد كلمة الميكروية . واضافة جملة ( بما يلزمها ) باخر الفقرة .

ثالثا : المادة احدى عشرة . اعادة صياغتها بالنص التالي :

المادة ١١ - يكون للهيئة ملاكها الخاص من الموظفين والمستخدمين ( عسكريين ومدنيين ) تسري على كل فئة منهم احكام القوانين والانظمة الخاصة بهم عسكرية ومعنية وعملية . وللهيئة ان تصدر انظمة خاصة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيين الموظفين المدنيين والمستخدمين وتحديد حقوقهم وترقيتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتعميهم وجميع الامور المالية والادارية المتعلقة بهم ، وللهيئة ان تتعاقد مع أي من الفئتين او غيرهم بموجب عقود خاصة للعمل فيها .

رابعا : المادة ( ١٥ )

اضافة جملة ( بهذا المشروع ) بعد كلمة يتعلق وشطب باقي المادة .

هذا من الأهل

## السيد نايف السعد

يا سيدي ، أنا لا أرى في الأسباب الموجبة ما يوجب تأسيس مثل هذه الهيئة . فاقترح أن تتولى الأسباب الموجبة . المكان الطبيعي لهذه الهيئة هي مؤسسة المواصلات أو سلاح اللاسلكي الملكي . الأسباب الموجبة أهم من القانون .

## السيد المقرر

## الأسباب الموجبة

## الأسباب الموجبة

لما كانت مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية المنشأة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ ، تتولى مسؤولية تخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع المواصلات السلطانية واللاسلكية للطعامين العام والخاص ، باستثناء أعمال الميكرويف ، على نطاق واسع والذي لا بد منه للاتصالات الخاصة الهامة ، فقد قضت الضرورة اقامة مشروع خاص للاتصالات يحقق ذلك الهدف .

ونظرا للفوائد الملموسة للمشروع ، جرى العمل على تعميمه بحيث تشمل تلك النواحي الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بما في ذلك القوات المسلحة الأردنية ، وحيث ان أبرز خصائص المشروع السرية المطلقة وتأمين العمل لمدة ٢٤ ساعة يوميا وباستمرار وتحت كل الظروف وتوفر أعلى مستوى من الأداء وفي أسرع وقت والقبول الكامل باعتبار أن شبكات المشروع تغطي كافة أنحاء المملكة بما لا توفره مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية ، وحيث ان العمل في المشروع قد شارف على الانتهاء ولأن ذلك يتطلب أعلى مستوى من الأداء والصيانة والادامة الأمر الذي يستوجب أن تقوم على ادارته سلطة خاصة به بكوادر تتلاءم مع نوعية العمل وأمن الدولة وتتوفر فيها الانضباطية والقدرة والكفاءة العالية لأداء عملها بنسب لا يتعارض مع وظيفة مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية المنوه عنها إزاء ذلك وتنفيذا لهذه الغايات ولتتمكن الهيئة من القيام بواجباتها بصورة قانونية وضع مشروع القانون المرقى .

## السيد المقرر

الواقع الأسباب الموجبة بتفصيل شرحا كليا للنواحي ، وهناك دوائر أمنية وعسكرية ، وهذا

المشروع يحل محل مشروع الميكرويف القائم حتى يعطي استقلالية من مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية . ولا يمنع مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية من مشاريع أخرى . لكن هذا بما له من أهمية لامن الدولة وسرعة الاتصالات روعي هذا المشروع .

## دولة رئيس المجلس

## السيدة نائلة الرشدان

## السيدة نائلة الرشدان

دولة الرئيس ، عندما اجتمعت اللجنة القانونية مع بعض المسؤولين ذكروا بعض التصحيح للأسباب الموجبة هي غير موجودة مع الأسباب الموجبة المرفقة بالقانون .

## دولة رئيس المجلس

## سلمان بك

## السيد سلمان القضاء

الحقيقة هذه المذكرة التي قدمت من مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية تقول المادة ( ٤ )

## ١ - المادة الرابعة :

في الأردن الآن مشروع ميكرويف خاص يسمى ( بالمشروع الموسع المشترك ) تم انشاؤه أصلا لاتصالات جلالته القائد الأعلى ثم تم توسيعه على مراحل ليؤمن اتصالات خاصة للقوات المسلحة الأردنية بما في ذلك الامن العام والخبرات العامة ، ثم تم توسيعه ليتقدم بعض الخدمات للدوائر والمؤسسات الرسمية غير العسكرية مثل :

— مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية  
— سلطة الكهرباء الأردنية  
— مشروع مطار الملكة علياء الدولي وذلك ريثما تتبني مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية من توفير التمويل وبالتالي توسيع مشاريعها الميكروية القائمة حاليا لتقديم الخدمات لكافة القطاعات المدنية في المملكة الأمر الذي يعطي هذا المشروع بالذات صفة كونه مشروعا خاصا .

من هنا : — فان هذه المادة يجب ان تشير الى المشروع ( بصيغة المزد ) وليس الى مشاريع ( بصيغة الجمع ) لان حق ومسؤولية اقامة

مشاريع الاتصالات الميكروية وغيرها ( غير العسكرية ) مقصور على مؤسسة المواصلات بموجب قانونها .

لذلك نرى ضرورة تعديل جملة ( مشاريع الميكرويف الموسع المشترك ) التي ( مشروع الميكرويف الموسع المشترك ) واعتبار هذا المفهوم في جميع مواد وينود هذا القانون .

## السيد سلمان القضاء

## الأسباب الموجبة واضحة .

## دولة رئيس المجلس

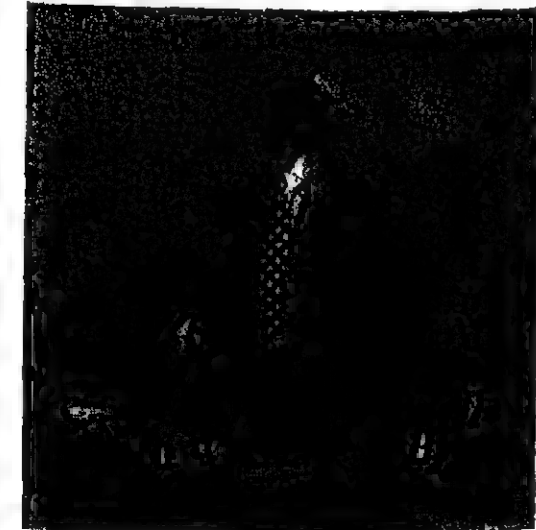
## معالي السيد احمد الشويكي

الأسباب في مشروع مثل ما ذكر السيد المقرر واضحة ويتصف بصفة مشتركة لعدد من المؤسسات والدوائر وكذلك القصر الملكي ويتصف بالسرية التامة وعندما بدء بهذا المشروع بدء بصفة خاصة لاتصالات جلالته الملك المعظم .

ثم توسع ليشمل الدوائر والمؤسسات التي ذكرت هناك اجزاء من المشروع لا تقع ضمن سيطرة مؤسسة المواصلات السلطانية . فمثلا هناك اجزاء من المشروع تتصل فقط بالخبرات واتصالات مثلا بعضها بالخبرات وهناك اتصالات خاصة بالقصر الملكي . لا تترك على مؤسسة المواصلات وقد شكلت منذ البداية لجنة خاصة واشترعت على تنفيذ المشروع المقدم له قانون الان بادارته وادابته المحاسبة عليه . واعتقد ان القانون له من الأسباب الموجبة لصداره .

## دولة رئيس المجلس

## علي بك البشير



## السيد علي البشير

أؤيد ما تفضل به احمد بك . وهناك من العبارات في الأسباب الموجبة ما توجب بشكل موجب أحداث مثل هذه المؤسسة مثل الكلمات السرية . وتأمين الاتصالات لمدة ٢٤ ساعة يوميا وأكثر من ذلك مقدار ما توغره مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية ، وذلك ان مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية لا تؤمن بما تؤمنه هذه المؤسسة . اعتقد ان الأسباب الموجبة كافية .

## دولة رئيس المجلس

## نايف بك السعد

## السيد نايف السعد

يا سيدي جاء في الأسباب الموجبة السرية التامة . ما في سرية أبدا بهذا قصدي ، اي جهاز استقبال حتى مبسط يستقبل كل مخابرة على جهاز المؤسسة يعني لا سرية مطلقا بهذا الموضوع .

## دولة رئيس المجلس

## معالي أبو هشام

## السيد احمد الطراونة

الواقع هذه ناحية فنية ، والفنيون يتولون في سرية ، هذا المشروع ليس له علاقة بالميكرويف الموجود في مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية خاص . انما قد يستفاد منه الان الا ان تتم مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية مشروعها ، وهذا مستقل عنها كل الاستقلال .

## دولة رئيس المجلس

## المهندس شفيق الزوايدة

## السيد المهندس شفيق الزوايدة

ردا على أبو هشام هذا المشروع هو نفسه لوزارة المواصلات والجيش والدفاع المدني وسلطة الكهرباء والمصدا نفسه .

## دولة رئيس المجلس

## ميد الرؤوف بك

## السيد عبد الرؤوف الروابدة

## وزير الصحة

مشاريع الميكرويف تشرف عليها مؤسسة المواصلات هناك مشروعين مشروع في الشمال والآخر في الجنوب — وهذا يعني أن هذا المشروع ليس من مشاريعها وقد يتم لغايات عسكرية محددة واكتشف أثناء تنديده ان غيحه سعة غير مستخدمة . هذه السعة الفـ

هكذا من الأهل



مستخدمة لتعطى لبعض الدوائر المدنية ، أعطيت للمؤسسات الحكومية بشكل مؤقت الى ان تحتاج له المؤسسات العسكرية والامنية فتستخدمه . لان الذي تستخدمه مؤسسة المواصلات هو نقط بعض السنوات التي لا تستخدمها المؤسسات العسكرية ، في بعض المدن في اريد والكسرك وعجلون ، هذا الاستخدام هو استخدام مؤقت لانها ( غاضيه غير مشغوله ) لهذا السبب هذا المشروع بدأ كمشروع خاص ، عندما اكتشفت فيه السعة استخدمت من قبل الدوائر المدنية وخاصة مؤسسة مياه الشرب وسلطة الكهرباء الاردنية ومؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية ، وبالتالي هذا المشروع ليس من مشاريع المؤسسة ولا تعتمد عليه ولا تأخذ بمخططاتها فهو مشروع عسكري خالص . لكن لاستخداماته المدنية روعي ان تكون هذه المؤسسة ذات صفة مدنيّة عسكرية من اجل استقطاب بعض الكفاءات التي تقبل العمل فيه ولا تقبل ان تكون عسكرية الرتبة في كفاءات يحتاجونها يتعاقدوا معها من هذا المنطلق جاء ارتباط الدائرة بوزير الدفاع نظرا لارتباطها بالقوات المسلحة .

## دولة رئيس المجلس

شكرا ، اذا ، المادة ( ٢ ) من اللجنة .

الدكتور زهير بلخس

## الدكتور زهير بلخس

طلبا عدنا للأسباب الموجبة أرجو ان اسأل سؤال بالنسبة للمادة ( ٢ ) . هل كلمة مايكروويف هل عربيت لتصبح مايكروويف ( ميكرويه ) لانه هذا قانون أردني واذا في بديل لهذه الكلمة باللغة العربية واسمة ، أرجو ان نستعملها بدل كلمة مايكروويف ، غانا اسأل المختصين في هذا الموضوع ولنرسلها الى جميع اللغة العربية .

## دولة رئيس المجلس

اسين بك

## السيد امين شقير

اتسائل بعض الايضاحات التي تنضل بها الاخوان الملمعون . هل هناك عملا حاجة لاصدار تشريع على شكل قانون . أم ان احتياجات الدولة بتنظيم هذا الامر يمكن ان يغطي بنظام ، الحقيقة كل الموضوع شبه مطلق وعملية التمشيح فيها هو بين دوائر لها علاقات

صبيبية ومغروض ان تكون مركبة . ليس للجمهور علاقة في هذا القانون اصلا ، وبهذه العمالية . اسأل اذا كان هناك حاجة حقيقية لاصدار قانون لم يكتفى بنظام .

## دولة رئيس المجلس

شكرا . معالي احمد بك الطراونه

## السيد احمد الطراونه

عند تنظيم اي ناحية يجب ان تكون بقانون الا ما ورد النص عليه في الدستور ان يكون بنظام الاصل القانون . هنا في التزامات وفي اوضاع مالية يجب ان تكون في قانون ، الا اذا ورد نص في الدستور ان هذا الامر يتم بنظام وما عدا ذلك الاصل القانون وليس النظام .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٢ ) مطروحة على المجلس

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

## سلمان القضاة

المادة ٤ - تتولى الهيئة مسؤولية تخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة مشروع الميكروويف الموسع المشترك وتطويرها والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بها ضمن منطقة شبكتها وتأمين الاتصالات لكافة المستفيدين منها وتعاون الهيئة مع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في جميع الامور المؤدية الى القيام بمسؤولياتها وتحقيق اهدافها .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٤ )

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

## سلمان القضاة

المادة ٥ - يتولى إدارة الهيئة والإشراف عليها مجلس إدارة يؤلف على الوجه التالي :-

- ١ - وزير الدفاع
- ب - القائد العام
- ج - وزير المالية
- د - وزير الداخلية
- هـ - وزير المواصلات

و - مدير عام مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية

ز - المدير العام

ح - مدير سلاح اللاسلكي الملكي

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٥ )

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

## سلمان القضاة

المادة ٦ - ١ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويكون النصاب القانوني بحضور خمسة اعضاء بما فيهم الرئيس او نائبه وتتخذ القرارات بالايجاب او بالاكثرية المطلقة لاجموع اعضاء المجلس .

ب - للمجلس ان يدعو لحضور جلساته خبراء او مستشارين او موظفين للاستئناس برائهم .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٦ )

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

## سلمان القضاة

المادة ٧ - تناط بالمجلس الصلاحيات والواجبات التالية :-

- أ - رسم السياسة العامة للهيئة .
- ب - دراسة واقرار البرامج والمشاريع التي ينسبها المدير العام لتطوير الهيئة وتوسيع خدماتها
- ج - دراسة مشروع الموازنة السنوية للهيئة المقدم من المدير العام لادراجه ضمن الموازنة العامة للدولة ببرناميج خاص بوزارة الدفاع .
- د - اقتراح مشاريع الانتظمة الخاصة بالهيئة والتوصية لمجلس الوزراء لاصدارها .
- هـ - اقرار اجور الخدمات التي تقدمها الهيئة بتسليم من المدير العام .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٧ )

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٨ - لا يجوز لأي عضو من اعضاء المجلس او اي موظف من موظفي الهيئة بصورة مباشرة او غير مباشرة ان يجني ربحا او منفعة من اي مشروع من مشاريع الهيئة او اي مشروع او مصدر ذي علاقة بها او ان يعمل في تلك المشاريع او ان يستفيد منها بأي وجه اخر .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٨ )

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ٩ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وشروط استخدامه بقرار من المجلس بتسليم القائد العام على ان يكون مهندسا من ذوي الاختصاص في حقل الاتصالات او الالكترونيات .

## دولة رئيس المجلس

المادة ( ٩ )

## الجبيج :

موافقون .

## السيد المقرر

المادة ١٠ - المدير العام مسؤول امام المجلس عن تنفيذ السياسة العامة وبرامج الهيئة التي يقرها المجلس كما يكون مسؤولا من سير اعمال الهيئة فنيا واداريا وتناط به الصلاحيات والواجبات التالية :-

- أ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وتقديمها للمجلس
- ب - تنفيذ قرارات المجلس .
- ج - تنسيق العمل في جميع مشاريع الهيئة وتأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع دوائر واقسام ووحدات الهيئة .
- د - حفظ السجلات والادارية وتنظيمها
- هـ - وجودات ومطلوبات وايرادات ومخرجات الهيئة واعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها للمجلس .
- و - اعداد التقارير التي يطلبها المجلس .
- ز - ادارة شؤون موظفي ومستخدمي ومسال الهيئة .
- ح - وضع مشاريع الانتظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ورسمها للمجلس .

هكذا من الأهل

ح - نائبين وتأكيد التنسيق الدائم بين الهيئة وجميع الجهات المستفيدة من الاتصالات الميكرووية .

ط - الاشراف التام على جميع عمليات الاتصالات الميكرووية ووضع الأساليب والدراسات التي تضمن صيانة الشبكات وإادائها وتزويدها .  
ي - اية صلاحيات أو مهام أخرى يفوضها له المجلس أو تخول له بمقتضى أي نظام يصدر بموجب هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٠ ) بجمهورية

الجيبوع :

موافقون .

السيد المقرر

المادة ١١ - يكون للهيئة ملاكها الخاص من الموظفين والمستخدمين ( عسكريين ومدنيين ) تسري على كل فئة منهم أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بهم عسكرية ومدنية ومالية إلا في الحالات التي تصدر بشأنها الهيئة أنظمة خاصة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم وترقيتهم وعزلهم وإنهاء خدماتهم وتعويضهم وجميع الأمور المالية والإدارية المتعلقة بهم .

دولة رئيس المجلس

المادة ( ١١ )

عبد المجيد بك .

السيد عبد المجيد الشريده

اللجنة قامت باستثناء العسكريين في الأنظمة التي تصدرها الهيئة لأنها هيئة مستقلة ليست عسكرية حتى أنه لم يتبها القيادة ينقل اليها العسكريين أو ينظم شؤون العسكريين فيها ، لذلك بما أنها الهيئة هي مستقلة ولها استقلال اداري اذا لها ان تحكم بالنظمة معينة لجيبوع شؤون الموظفين العسكريين والمدنيين والمستخدمين جاءت اللجنة وأعطت الهيئة ان تحدد الأنظمة ، إنشاء الأنظمة لتحديد تعيين وتوظيف واستخدمهم المدنيين دون العسكريين ، فعلى الحالة مستندة قطعنا أي علاقة بين الهيئة وبين الموظفين العسكريين .  
الموجودين فيها شعبة كيف استمضهم من القيادة العامة للقوات المسلحة .  
كيسمى فيهم .  
لذلك فلو انهم لم يتركوا ان يكون عسكريين من نفس الهيئة بل انهم لم يتركوا ان يكونوا في القوات

العسكرية تحكم العسكريين الموجودين في الهيئة من حيث التقاعد والاشياء العامة ، أما من حيث الاعمال الوظيفية على العسكريين ان يعينوا بموجب أنظمة وأن تحدد امالهم في الهيئة وبموجب أنظمة صادرة عن الهيئة باعتبارها مستقلة اداريا لذلك انا ارى ان المادة ( ١١ ) التي وردت من الحكومة هي تشمل وتغطي هذه الناحية لان هذه الأنظمة لم تخرج العسكريين من سلطة الهيئة اما تعديل اللجنة هو الذي اخرج العسكريين .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

سلمان القضاء

سيدى الرئيس ، حضرات الاعضاء ، الواقع انا اشرت او اوضحت في بداية القرار السبب الذي حدى باللجنة وهو سبب دستوري لا يجوز ان نضع قانون يتعارض مع احكام هذا القانون . هذه المادة لا تعالج كيف يعمل العسكري في نطاق المؤسسة من حيث العمل انا تعالج العسكري كيف يعين في المستقبل بالتشبيبة للعسكريين حسب احكام الدستور يجب ان تعالج التعديلات ، الأفراد ، والضباط وغيرهم من العسكريين بموجب قوانين لا مخلص من تعديل هذا النص بحيث لا يجد ما يتعلق بالتعديل والترفع الا المدنيين .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونه

استفسرنا من الاخوان العسكريين هل العسكري الفني الذي يشترك في هذه الهيئة يفلد صفته العسكرية ويصبح موظفا في هذه الهيئة بقبولوا يبقى العسكري عسكريا ، ولما كانت المادة ( ١٢٧ ) من الدستور تنص على ان الشؤون العسكرية كافة تنظم بقانون ، خلاف المادة ( ١٢٠ ) من الدستور التي تنظم شؤون الموظفين المدنيين بالنظمة ، وبما ان العسكريين ان يفتدوا صفتهم العسكرية ، اذلك لا يجوز ان تطبق عليهم بهذا القانون أنظمة الا كما قال حضرة المقرر والا تكون قد خالفنا الدستور ، والوضع الذي وضعت فيه الناحية الواقعية .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد الشريده

يجب ايجاد علاقة بين الهيئة ، وبين العسكريين والمدنيين - لو بدنا الهيئة أي ضوم لها علاقة ما دابها من ملاك وهي مستقلة اداريا ، لا بد من صيغة معينة لمعالجة هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

يتمد ان يبقى العسكري عندما اعطيناه السنة العسكرية كما ان لها سيطرة على العسكريين وتستطيع ان تعالج امورهم . ايضا العسكريين بنفس الصورة يجب ان يكونوا بغض النظر عن الحالة في الدستور نحن لا نذهب لمخالفة الدستور . على الاقل ايجاد صيغة معينة لمعالجة هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

شكرا . ابو هشام

السيد احمد الطراونه

يا سيدى عندما استفسرنا من الفنيين العسكريين هم الاصل في هذا الموضوع ، ويجب ان يكونوا عسكريين بشأن الضبط والربط العسكري وهو غير التوظيف بالنظمة مدنية . ولذلك هم يفتدوا ان يكونوا العسكري عسكري الالتزامات العسكرية للمسلكية للمدني ولذلك يجب ان يبقى العسكري عسكريا فعندما يعينه بصفته العسكرية يجب ان يطبق احكام الدستور المادة ( ١٢٧ ) .

السيد عبد المجيد الشريده

العسكري عندما ينتقل الى ملاك هيئة مستقلة اداريا ، يصبح هذا العسكري جزء من هذه الهيئة المستقلة حتى لو فقد صفته العسكرية لانه لم يستقل اداريا .

السيد جونك السبول

ما دام ان وزير الدفاع هو الذي يراسهم فهو الذي يعالج شؤونهم .

دولة رئيس المجلس

المادة ( ١١ ) كما وضعتها اللجنة مطروحة للتصويت .

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

السيد المقرر

المادة ١٢ - تعتبر اموال الهيئة اموالا اميرية وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

دولة رئيس المجلس

المادة ( ١٢ )

الجيبوع :

موافقون .

السيد المقرر

سلمان القضاء

المادة ١٣ - تتمتع الهيئة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

قانون يؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون هيئة الاتصالات الخاصة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون هيئة الاتصالات الخاصة لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير : وزير الدفاع .

الهيئة : هيئة الاتصالات الخاصة للمؤسسة

بمقتضى هذا القانون .

المجلس : مجلس ادارة الهيئة .

الرئيس : رئيس المجلس .

المدير العام : مدير عام الهيئة .

الشبكات : شبكات الاتصالات الميكرووية وما يتفرع عنها أو يتصل بها مباشرة من وسائل اتصالات هاتفية أو لاسلكية .

المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة هيئة

تسمى ( هيئة الاتصالات الخاصة ) تتمتع بشخصية اعتبارية ينظمها الرئيس ذات استقلال مالي

واداري ولها ان تقاضي وتقاضى وان تملك الاموال المتقولة وغير المتقولة والبضائع بها وان تنسب

عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها فانسب

القانون ان أي شخص اخر تعينه لهذه الغاية .

هكذا من الأهل



ب - ترتبط الهيئة بوزير الدفاع ويكون مركزها عمان ولها حق تأسيس فروع في داخل المملكة .

المادة ٤ - تتولى الهيئة مسؤولية تخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة مشروع الميكروويف الموسع المشترك وتطويرها والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بها ضمن منطقة شبكتها وتأمين الاتصالات لكافة المستفيدين منها وتعاون الهيئة مع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في جميع الأمور المؤدية إلى القيام بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها .

المادة ٥ - يتولى إدارة الهيئة والإشراف عليها مجلس إدارة يؤلف على الوجه التالي :-

- ١ - وزير الدفاع
- ب - القائد العام
- ج - وزير المالية
- د - وزير الداخلية
- هـ - وزير المواصلات
- و - مدير عام مؤسسة المواصلات
- ز - مدير سلاح اللاسلكي
- ح - مدير سلاح اللاسلكي الملكي

المادة ٦ - أ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه ويكون النصاب القانوني بحضور خمسة أعضاء بما فيهم الرئيس أو نائبه وتتخذ القرارات بالإجماع أو بالأكثرية المطلقة لمجموع أعضاء المجلس .  
ب - للمجلس أن يدعو لحضور جلساته خبراء أو مستشارين أو موظفين للاستئناس بآرائهم .

المادة ٧ - تناط بالمجلس الصلاحيات والواجبات التالية :-

- أ - رسم السياسة العامة للهيئة .
- ب - دراسة وإقرار البرامج والمشاريع التي ينسبها المدير العام لتطوير الهيئة وتوسيع خدماتها
- ج - دراسة مشروع الموازنة السنوية للهيئة المقدم من المدير العام لإقراره ضمن الموازنة العامة للدولة ببرنامج خاص بوزارة الدفاع .
- د - اقتراح مشاريع الأنظمة الخاضعة بالهيئة واللوصية لمجلس الوزراء لإصدارها .
- هـ - إقرار أجور الخدشات التي تنسبها الهيئة بتمسيتها من المدير العام .

المادة ٨ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفي الهيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن يجني ربحاً أو منفعة من أي مشروع من مشاريع الهيئة أو أي مشروع أو مصدر ذي علاقة بها أو أن يعمل في تلك المشاريع أو أن يستفيد منها بأي وجه آخر .

المادة ٩ - يمين المدير العام ويحدد راتبه وشروط استخدامه بقرار من المجلس بنسبته القائد العام على أن يكون مهتماً من ذوي الاختصاص في حل الاتصالات أو الإلكترونيات .

المادة ١٠ - المدير العام مسؤول أمام المجلس عن تنفيذ السياسة العامة وبرامج الهيئة التي يقرها المجلس كما يكون مسؤولاً عن سير أعمال الهيئة فنياً وإدارياً وتناط به الصلاحيات والواجبات التالية :-

أ - إعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وتقديمها للمجلس

ب - تنفيذ قرارات المجلس .

ج - تنسيق العمل في جميع مشاريع الهيئة وتأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع دوائر وأقسام ووحدات الهيئة .

د - حفظ السجلات اللازمة لبيان أعمال وموجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الهيئة وأعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها للمجلس .

هـ - إعداد التقارير التي يطلبها المجلس .

و - إدارة شؤون موظفي ومستخدميه ومعمال الهيئة .

ز - وضع مشاريع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ورسمها للمجلس .

ح - تأمين وتأكيد التنسيق الدائم بين الهيئة وجميع الجهات المستفيدة من الاتصالات الميكروويفية .

ط - الإشراف التام على جميع عمليات الاتصالات الميكروويفية ووضع الأساليب والدراسات التي تضمن صيانة الشبكات وإدامتها وتزويدها .

ي - أية صلاحيات أو مهام أخرى يلوحها له المجلس أو تخول له بمقتضى أي نظام يصدر بموجب هذا القانون .

المادة ١١ - يكون للهيئة ملكها الخاص من الموظفين والمستخدمين ( عسكريين ومدنيين ) تسري على كل فئة منهم أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بهم عسكرية ومدنية وعملية وللهيئة أن تصدر أنظمة خاصة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيين الموظفين المدنيين والمستخدمين وتحديد حقوقهم وترغيعهم وعزلهم وإنهاء خدماتهم وتعويضهم وجميع الأمور المالية والإدارية المتعلقة بهم ، وللهيئة أن تتعاقد مع أي من الفنيين أو غيرهم بموجب عقود خاصة للعمل فيها .

المادة ١٢ - تعتبر أموال الهيئة أموالاً إمبرية وتحصل بمقتضى أحكام قانون تحصيل الأموال الإمبرية المعمول به .

المادة ١٣ - تتمتع الهيئة بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٤ - إلى أن تنشأ الأجهزة المالية الخاصة بالهيئة تتولى الدائرة المالية في القوات المسلحة الأردنية جميع الأمور المالية المتعلقة بالهيئة ويتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حساباتها .

المادة ١٥ - تعتبر الهيئة الخلف الواقعي والقانوني لمشروع الميكروويف الموسع المشترك ولاية جهة رسمية أخرى فيما يتعلق بهذا المشروع

المادة ١٦ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
أحمد اللوزي

دولة رئيس المجلس  
المادة ( ١٣ ) بالتصويت

الجيب :  
مؤلفون .

السيد المقرر  
المادة ١٤ - إلى أن تنشأ الأجهزة المالية الخاصة بالهيئة تتولى الدائرة المالية في القوات

المسلحة الأردنية جميع الأمور المالية المتعلقة بالهيئة ويتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حساباتها .

دولة رئيس المجلس  
المادة ( ١٤ ) بالتصويت

الجيب :  
مؤلفون .

السيد المقرر  
المادة ١٥ - تعتبر الهيئة الخلف الواقعي

والقانوني لمشروع الميكروويف الموسع المشترك ولاية جهة رسمية أخرى فيما يتعلق بهذا المشروع

دولة رئيس المجلس  
المادة ( ١٥ ) هل يوافق المجلس عليها كما

تليت ؟  
الجيب :  
مؤلفون .

السيد المقرر  
المادة ١٦ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة

اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس  
المادة ١٦ و ١٧ هل يوافق المجلس عليهما ؟

الجيب :  
مؤلفون .

دولة رئيس المجلس  
القانون بمجموعه

الجيب :  
مؤلفون .

دولة رئيس المجلس  
لاحظت الأخوان كان لديهم نسخ من هذا

القانون من ضمن جدول الأعمال في محضر سابق وعندما عقد المجلس في جلسته مثل هذا اليوم

وإن القانون على جدول الأعمال ، الرجاء أن يكون العضو مزوداً بهذا القانون حتى يستطيع

أن يوافق ويساهم عن علم وقناعة . ويستمر سعادة المقرر .

ب -  
السيد المقرر

هكذا من الأهل

## قرار رقم ( ١٦ )

اجتمعت اللجنة القانونية في تمام الساعة السابعة من مساء الاثنين الموافق ١٩٧٨/١١/٢٧ برئاسة معالي السيد كمال الدجاني رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سمادة السيد سلمان القضاة وحضور الاعضاء معالي السيد احمد الطراونه والسيدة نائلة الرشدان واصحاب السعادة السادة : جودت السبول وعبد الله اخوارشيدة. واعتذر عن اعضاء اللجنة معالي السيد عبد المجيد الشريده وسعادة السيد طاهر حكيت كما حضر الجلسة معالي وزير الشؤون البلدية والقروية السيد ابراهيم ايوب ومعالي امين العاصمة السيد مهن ابو نوار وعطوفة رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء السيد عيسى طهاس وعطوفة مساعد امين العاصمة السيد عبد الله الصعوب .

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٨ ، وقد قدم معالي امين العاصمة مذكرة ايضاحية حول هذا القانون رقمها ٨٥٦٥/٧/١٧ تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦ وبعد دراسة مشروع القانون قررت اللجنة شطب عبارة ( انظمة خاصة تصدر لهذا الغرض ) واستبدالها بعبارة ( بمقتضى انظمة يضمها مجلس الوزراء ) الواردة في المادة ( ٢ ) من مشروع التعديل وقبول القانون كما ورد . وقد ابدت العضو السيدة نائلة الرشدان تحفظ ستوضحه بالمجلس . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

## اللجنة القانونية

## دولة رئيس المجلس

نص القانون

## السيد المقرر

## قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

## قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٨ ) ، ويقر مع القانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته والشار اليه فيما يلي بالقانون الاتلي كقانون واحد ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في جريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٤٢ ) من القانون الاصلي باضافة البند ( ن ) التالي الى الفقرة ( ١ ) منها : -

ن - تستثنى امانة العاصمة من الاحكام الواردة في البنود ( ي ) و ( ك ) و ( ل ) من هذه المادة على ان تنظم الشؤون المتعلقة بمحاولات ولوازم امانة العاصمة بمقتضى انظمة خاصة تصدر لهذا الغرض .

## السيد المقرر

( بتام )

هذه المادة تعالج صلاحيات ، الحقيقية هي تقيّد امين العاصمة من الحركة . امين العاصمة مسؤول عن الموازنة فقط واللجنة وضعت بعض التحفظات .

## دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة الرشدان

## السيدة نائلة الرشدان

انا كان رأيي بالنسبة للتحفظ ان الطابع الموحد يتأتى بالدرجة الاولى من وحدة القوانين النافذة بها . وانه من الميّد ان تستمر البلديات كلها في اتباع قانون اساسي واحد متشابه لكل المدن وبالرغم من مساهمي امانة العاصمة لا يخرج من هذا المفهوم الا انه من الافضل عدم فتح الباب الان ، لان تسير المؤسسة على نهج خاص بها مختلفة من مؤسسات اخرى متشابهة ، واعتادنا على ما قيل بأن معالي وزير البلديات ذكر بأن مشروع قانون البلدية تصيصر قريباً ، فاعتادنا على ما ذكر معالي الوزير ان هنالك مشروع قانون سيعرض قريباً ، من الافضل ان تنتظر تلك المرحلة ، حتى تصدر بشكل متكامل يشمل البلديات ، البلديات الكبيرة مع امانة العاصمة . فاذا وافق الاعضاء عليه فعندي اقتراح لتعديل هذا النص

## دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة الرشدان

## السيد المقرر

الاحتفظ من السيدة نائلة الرشدان لا يخطئ من حيث توسيع صلاحيات رؤساء البلديات ولكن نحن اراء تعبير ورد في صدد امانة العاصمة نحن كلجنة قانونية او مالية حتى ولو كان هذا المجلس مجلس نواب لا يجوز ان يخرج من نطاق

هذا المشروع المطروح وهذا لا يمنع المطالبة من الحكومة امور جديدة باعادة النظر في قانون البلديات في كل ما يتعلق بالاداريين .

## دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

## السيد احمد الطراونه

انا اشكر الاخ المقرر انه لا يجوز البحث في اي مادة غير المطروحة في مشروع الحكومة المطروح على المجلس ، وهناك تفاسير على هذا الموضوع من محكمة العدل ومن غيرها ، بشأن الموضوع المطروح امام المجلس لا يجوز ان يتوسع فيه يمكن ان يقدم اقتراح بما تطلبه الاخست العضو ، حول هذا الموضوع ، اما في هذه الناحية لا يسع اللجنة الا ان تبحث في الموضوع المطروح لبلها فقط وان لا تزيد عليه .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك

## السيد طاهر حكيت

اخالف الاستاذ الطراونه فيما ذكره من ان هنالك قرارات تفسيرية تنص على ضرورة التقيد بما ورد بالقوانين . لان القرارات التي اشار اليها او التفسيرات لا تتعلق بملامليات المجلس الذي له صفة استشارية وصلاحيات محددة في القانون . المجلس يملك الحق في اي تعديل يرد عليه في قانون من القوانين . اؤيد اقتراح نائلة على عدم تمر الصلاحيات لمانة العاصمة وحصرها . اؤيد الاستاذة نائلة في طلب تعديلها .

## دولة رئيس المجلس

السيد وليد عصفور

## السيد وليد عصفور

شكرا سيدي الرئيس ، في الواقع امانة العاصمة في الوقت الحالي باسم الحاجة لمثل هذا التعديل لان هذا التعديل بالفعل يؤثر على اعمالها وعلى نشاطاتها ، واما اذا كان هناك حاجة لتعديل قانون البلديات بالنسبة للبلديات الاخرى ، فهذا موضوع اخر يمكن النظر فيه فيما بعد ، اما بالنسبة للوقت الصاضر ، فانه بالفعل الاستعجال في هذا القانون امر مهم وحيوي بالنسبة لتكسين امانة العاصمة من تقديم الخدمات الضرورية للنواطين وشكرا .

## دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة

## السيدة نائلة الرشدان

الحاجة التي دعت امانة العاصمة لاجراء هذا التعديل هي الحالة نفسها وتطبيق على بقية البلديات الكبيرة . ونحن لا نحدد ما هي البلديات الكبيرة . يمكن ان توجه توصية على اساس ان المجلس يوصي بمجلس الوزراء . وما دام جاء في الاسباب الموجبة ان هذا القانون لا ينطبق حتى على اصغر البلديات ، فاما ان تنتظر لحين صدور مشروع القانون . وعود حالته في مدة تربية او اذا كان سيتأخر في حالة تأخره بممكن ان يشمل البلديات الكبيرة التي يوصي بها مجلس الوزراء .

## دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير

## الدكتور زهير ملخص

يا سيدي لا مجال من ناحية عملية للمقارنة بين اعمال امانة العاصمة واعمال اي بلدية اخرى في المملكة . في امانة العاصمة الخدمات تقدم لليون نسبه ، كنا نعتقد اولا ان هذا هو نصف سكان المملكة ، لنفترض انه ثلث سكان المملكة . وعلى سبيل المثال الستين الماضيتين امانة العاصمة انشأت طرق بطول ( ٧٨ ) كيلو متر . وصيانة طرق بمساحة ( ٢٨٥ ) ألف متر مربع وانشاء ارضة بمساحة ( ٢٧ ) ألف متر مربع . زد على ذلك اسطول ناقلات القبلية ( ٢٢ ) ناقلة انشاء شبكات مجاري - بناء وحدات سكنية - انشاء عندها اعمال تنفق من ناحية الكمية اي بلدية في المملكة . لذلك في ناحية ضرورية جدا ان تستثنى في الوقت الحالي امانة العاصمة لحين تغيير القانون بشكل كلي في المستقبل .

## دولة رئيس المجلس

ابو هشام

## السيد احمد الطراونه

خضرة الاخ العضو المحترم السيد طاهر ادخلنا في وضع قانوني يجب ان توضحه ، بموجب قانون هذا المجلس رئيس الوزراء هو الذي يحيل مشروع القانون الى المجلس لبدء السراي ولكن لا يتمتع بموجب القانون على المجلس او على عدد من اعضائه ان يقرحوا وضع قانون . وهناك فرق بين المشروع الذي يأتي من الحكومة وبين الاقتراح الذي يقدمه او يطلبه المجلس والذي يحتاج ايضا الى مشروع قانون ، متدينا

هكذا من الأهل



## السيد ابراهيم ايوب

ملاحيات رؤساء البلديات في المملكة



نحتاج الى تعديل ، وبخصوص التمهيدات والمقاولات بشكل خاص ، والوزارة عملت على وضع مشروع قانون جديد للبلديات وربما احتاج هذا القانون الى بعض الوقت حتى يمر في جميع مراحله وكانت التقديرات اثناء اجتهاد اللجنة القانونية من ( ٤-٦ ) شهور . في هذه الاثناء امانة العاصمة بحاجة ماسة للقيام بالمشارييع الكبيرة التي ذكرها سعادة العضو الدكتور زهير ولود ان اضيف شيء اخر هنا ، هو ارتباط امانة العاصمة ... البلديات الاخرى يستطيع رئيس البلدية ان ينفذ اي مشروع . بعد تصديقه من المحافظ او المصروف اذا قلت قيمة ذلك المشروع عن ( ٥ ) الف دينار وزادت عن ( ١٠٠ ) دينار . طبعاً صلاحيات رئيس البلدية بما فيهم امين العاصمة ( ١٠٠ ) دينار فقط هذا بالنسبة للمشاريع ، فإذا كان بين ( ١٠٠ ) دينار و ( ٥٠٠ ) دينار يصدق العطاء المتصرف او المحافظ قبا زاد من ذلك يصدق من قبل الوزير . اما بالنسبة لامانة العاصمة بما زاد من ( ١٠٠ ) دينار يجب ان يصدق من دولة رئيس الوزراء . لان الوزير بالنسبة لامانة العاصمة هو رئيس الوزراء

تأتي الحكومة بمشروع قانون ، ينحصر بحث هذا المجلس او اي مجلس اخر بالمشروع الذي جاء وهناك تفسير بناء على طلب مجلس الاعيان جاء في سنة ١٩٧٤ وطلب تفسير هذه المادة التي للمجلس العالي لتفسير الدستور . انه هل يجوز للمجلس ان يبحث في غير المادة التي جاء في مشروع الحكومة ، فكان قرار المجلس العالي لتفسير الدستور انه لا يجوز ان يبحث في اي مادة خلاف المادة التي جاءت في المشروع هذا التفسير ينطبق على هذا المجلس . لان في الاصل قانون هذا المجلس نص على ان مشروع القانون يرغمه مجلس الوزراء ويقدمه رئيس الحكومة الى رئيس المجلس . فمعنى ذلك انه لا يجوز البحث في غير هذا المشروع الذي جاء من الحكومة لا بطريقة الاقتراح اذا كان هنالك ضرورة لتعديلات اخرى في القانون .

## دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير

## السيد امين شقير

سيدي الرئيس في الواقع ان التفكير في توسيع صلاحيات رؤساء البلديات وامين العاصمة بالذات ليستطيعوا القيام بواجباتهم امر لا يجوز ان يكون موضع اعتراض . انما اشاكل فعلاً وبجد اذا كانت ازمة امين العاصمة منحصرة في هذه المادة فقط ، ام ان هنالك امورا وموادا اخرى ينبغي ان تعدل في القوانين التي تحكم الفعاليات اولا . فان وجدت امور اخرى لم تكن الطبيعي والمنطقي ان ياتي تعديل او مشروع تعديل ليستكمل المعينات التي يواجهها لتزليها من وجهه . كذلك فلا بد ان نوضح بان ما تفضلت به الزميلة عضو المجلس السيد نائلة الرشيدان في شمول هذا التعديل لصلاحيات رؤساء البلديات الكبيرة او التي وضعتها بأنها كبيرة هو في صميم الموضوع وليس خارجاً عنه ، هو في صميم مادة التعديل ، واعتقد ان حق المجلس في هذا الموضوع حق مؤكد ولا يناقش . مارجو ايضاح هذا الامر من قبل محالي وزير الشؤون البلدية والقروية .

## دولة رئيس المجلس

محالي وزير البلديات

محالي وزير الشؤون البلدية والقروية

يضعها مجلس الوزراء . اقتراح السيدة نائلة ادخال البلديات في هذا القانون ، من يوافق على اقتراحها ... ومن يؤيده .  
لم يفر هذا الاقتراح

هل يوافق المجلس على القرار كما جاء من اللجنة القانونية وعلى القانون كما ورد من الحكومة

## الجميع :

موافقون .

وهذا هو نص القانون كما ووفق عليه

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٨ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كتابتون واحد ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٤٢ ) من القانون الاصلي بأضافة البند ( ن ) التالي الى الفقرة ( ١ ) منها : -

ن - تستثنى امانة العاصمة من الاحكام الواردة في البنود ( ي ) و ( ك ) و ( ل ) من الفقرة ( ١ ) من هذه المادة على تنظيم الشؤون المتعلقة بمقاولات ولوازم امانة العاصمة بمقتضى انظمة يضعها مجلس الوزراء .

امين عام المجلس الوطني للاستشاري  
عدنان بهيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

لذلك هذا يضع حمل ثقيل على دولة الرئيس ويعرقل اعمال امانة العاصمة . فليس لدينا اي مانع ان يوافق على تعديل هذا القانون ، وبعد خمسة او ستة اشهر نضع قانون جديد امام المجلس الكريم .

## دولة رئيس المجلس

علي بك البشير

## السيد علي البشير

أؤيد معالي الوزير ، ومن خلال الممارسة لامانة العاصمة هناك ظروف خاصة ، لذلك لا ارى هناك استعجال او خطأ من ان يقر هذا القانون في هذه الجلسة . فالظروف ملحة لقرار هذا القانون في هذه الجلسة .

## دولة رئيس المجلس

نود من الوزير ان يلتزم بتزويدنا بمشروع تعديل قانون البلديات .  
السيدة نائلة الرشيدان - توضحت الامور .

## السيدة نائلة الرشيدان

اقتراح ذكرت اذا الوزير تأخّر في القانون معددي اقتراح . اجعل النص بالشكل التالي وهو : تستثنى امانة العاصمة والبلديات الكبيرة في المملكة التي تمكن الوزير ويوافق عليها مجلس الوزراء من الاحكام الواردة في البنود ( ي ، ك ، ل ) في الفقرة واحد من هذه المادة على ان تنظم الشؤون المتعلقة بالمقاولات واللوازم لهذه البلديات ضمن انظمة خاصة يصدرها مجلس الوزراء .

## السيد المقرّر

هذه تدخلنا في عمليات كثيرة ومواد عامه ما دام وزارة البلديات ستضع القانون في اشهر قريبة قادمة ، وما دام ان الظروف ملحة في وضع هذا القانون ، ما دام تأخير مثل هذا القانون قد يعرض اعمال امانة العاصمة ، انا بقتراح اقرار القانون كما جاء .

## دولة رئيس المجلس

لدينا اقتراح من السيدة نائلة ، يسند اقتراح اللجنة القانونية في اقرار المادة ( ٢ ) من قانون البلديات في النص الذي قرأه بموجب انظمة

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
ارجو من اللجنة المالية ان تجتمع غدا الساعة العاشرة للنظر في القوانين الحالية اليها. القادمة .	امين السامة العاشرة من صباح الاثنين القادم الموافق ١٩٧٨/١٢/٢٥ موعدا لجلسنا القادمة .
٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة	وانتهت الجلسة

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عدنان بعيون

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر بسامد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظرو الضبط السادة تقيز عطيات ، نصري الشمايلة وموفق المعولوني
- ٣ - عام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتصحيحه في المطبعة : مطبوعات الجلة السيد محمود عريقات .

هكذا من الأهل